نيف غوردون[1]، موريل رام[2]

التطهير الإثني وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني

ملخص

بالنظر إلى أن التطهير الإثني لا يلغي التشكيلات القانونية والمكانية القائمة في منطقة بعينها فحسب، بل يشكّل قوة منتِجة تستهدف تأمين إقامة نظام سياسي جديد وإضفاء سمة طبيعية عليه داخل إقليم متنازع عليه، ندرس في هذه المقالة الآثار التي يخلّفها هذا التطهير على أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني.

كما نبين أن الاكتمال النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله يساعد في تشكيل الأوضاع المحددة التي يتبدى فيها مجالان مرتبطان ارتباطًا وثيقًا من مجالات الإدارة الاجتماعية – إعادة إنتاج المكان والحكم القانوني – ضمن أنظمة الاستعمار الاستيطاني. ونحن نفترض أن التطهير الإثني المكتمل ينتج شكلًا 'منقَّحًا' من أشكال الاستعمار الاستيطاني، حيث يشبه أنماط جغرافيا الاستعمار التي كانت سائدة في جنوب أفريقيا وأستراليا ويسهل تطبيعه. وفي المقابل، ينتِج التطهير الإثني الذي لم يبلغ مرحلة الاكتمال شكلًا 'وسيطًا' من أشكال الاستعمار الاستيطاني، حيث يشبه النظام الاستعماري الذي كان قائمًا في روديسيا قبل أن يفقد المستوطنون مقاليد السلطة فيها ويستحيل تطبيعه بحكم مجموعة من التناقضات التي تنبثق من وجود 'الآخر الأصلاني' وتنبع منه. ولكي نميط اللثام عن هذا المعْلَم الذي يحظى بقدر أقل من الاعتراف من معالم الاستعمار الاستيطاني، نستعرض مقارنة بين منطقتين خضعتا لاستعمار إسرائيل إبان حرب العام ١٩٦٧، وهما: مرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية الفلسطينية.

١ محاضر في كلية السياسة والحكم، جامعة بن غوريون، بئر السبع.

٢ محاضر في كلية الهندسة المعماريّة وتخطيط المدن، معهد التخنيون، حيفا.

وفي معرض التفكير في الاختلاف القائم بين الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، وهما منطقتان احتلتهما إسرائيل في الحرب التي شهدها شهر حزيران ١٩٦٧، أشار مئير شاليف، وهو أحد أبرز الكُتاب المعروفين في إسرائيل، إلى أن «الأماكن المقدسة في الضفة الغربية تمثل ذروة الجنون والشر والغباء اليوم... ومن جانب آخر، تشكل الجولان الإقليم الطبيعي الوحيد الذي أبقيناه.»

التطهير الإثني وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني

كان برنامج «ذا ديلي شو» (*The Daily Show*) الذي يقدمه جون ستيوارت (Jon Stewart) معروفًا بهجائه السياسي الذي يميل إلى اليسار. ومع أن البرنامج كان يركز على الولايات المتحدة الأميركية، كان ستيوارت يوسع تغطيته بين الفينة والأخرى ويتطرق إلى الأحداث السياسية التي تشهدها بلدان أخرى. ومع مرور السنوات، باتت السياسات التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية من جملة المواضيع التي يستهدفها ستيوارت في هجائه. وقد استرعى انتباهنا جزء يتناول الحملة العسكرية التي شنتها إسرائيل على غزة في العام ٢٠١٤. ففي الخريطة التي كانت معلّقة خلف ستيوارت، لم تكن حدود إسرائيل مرسومة حسب اتفاقيات الهدنة التي حظيت باعتراف دولي في العام ١٩٤٩ (الشكل ١). فقد اتسمت هذه الخريطة بالدقة من ناحية أن حدود إسرائيل لا تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، غير أن تصويرها لمرتفعات الجولان باعتبارها جزءًا أصيلًا لا يتجزأ من إسرائيل يشوبه الخطأ. وفي الواقع، لم تكن هذه الخريطة التي وقع اختيار فريق ستيوارت عليها من باب المصادفة، حيث كان عدد ليس بالقليل من الخرائط المنشورة في حينه يمحو الخط الذي يفصل مرتفعات الجولان عن إسرائيل.

وفي معرض التفكير في الاختلاف القائم بين الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، وهما منطقتان احتلتهما إسرائيل في الحرب التي شهدها شهر حزيران ١٩٦٧، أشار مئير شاليف، وهو أحد أبرز الكُتاب المعروفين في إسرائيل، إلى أن "الأماكن المقدسة في الضفة الغربية تمثل ذروة الجنون والشر والغباء اليوم... ومن جانب آخر، تشكل الجولان الإقليم الطبيعي الوحيد الذي أبقيناه. فهي لا تضم أضرحة تحمل صفة القداسة، أو مواقع تثير حمى التدين أو عددًا هائلًا من السكان الذين يشعرون بالقمع والظلم ويميلون

شكل رقم (١): خارطة لفلسطين التاريخية كما ظهرت خلف جون ستيوارت.

إلى الثورة والتمرد" (Shalev 1994، وقد أبرزنا ما نؤكد عليه بالخط المائل). وتعني كلمة "الطبيعي" من وجهة نظر شاليف وضعًا لا يلقى المعارضة أو وضعًا مألوفًا، أو حسبما قال أحد الصحافيين الإسرائيليين مرة، وضعًا أكثر إسرائيلية من إسرائيل نفسها (Shalev 2010). وقدم الصحافي الإسرائيلي البارز ناحوم برنياع تفسيرًا يثير الاهتمام للأسباب التي جعلت مرتفعات الجولان

نحن نفترض، في هذا المقام، وجود علاقة بين الاكتمال النسبي للتطهير الإثني ونوع الاستعمار الاستيطاني الذي يجري إنتاجه. فالتطهير الإثني المكتمل نسبيًا ينتج شكلًا 'منقّحًا' من الاستعمار الاستيطاني الذي يشبه أنماط جغرافيا الاستعمار في أميركا الشمالية وأستراليا، ويتسم بالقدرة على تطبيع الحيز المتنازع عليه. وتظهر في هذا الشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني التناقضات والتجاوزات في صورة تقل في وضوحها وجلائها بالنظر إلى التطهير شبه الكامل الذي تعرض له السكان الأصلانيون وإعادة إنتاج المشهد من خلال التدمير الشامل الذي طال الحيز الأصلاني.

'طبيعية'، حيث يقول 'كان الخوف سيد الموقف في مستهل الأمر. فقد كانت هذه الهضبة السورية تشكل تهديدًا ملموسًا للوادي [الإسرائيلي]. ثم هُجِّر من تبقى من السكان [السوريين]. وكان طرد هؤلاء السكان وإبعادهم أمرًا ضروريًا. فحركة العمل [الإسرائيلية] لا تحتل أي شيء غير الأراضي الخالية. وفي المواضع التي لم يكن فيها الفراغ كاملًا، كانت هذه الحركة تتخذ الإجراءات التي تتكفل بتفريغها...' (Barnea 1994). ولو وضعنا هاتين المقالتين الموجزتين إلى جانب الخريطة التي كانت معلّقة في برنامج «ذا ديلي شو» (*The Daily Show*)، يبرز سؤال مهم: هل ساعد طرد السكان السوريين الذين كانوا يقيمون في مرتفعات الجولان على إنتاج السمة الإسرائيلية المتصورة لهذه المنطقة؟

وإذ ننطلق من الأبحاث المنشورة حول التطهير الإثني ونبني عليها، نتناول في الصفحات التالية من هذه المقالة الطريقة التي يساعد فيها الاكتمال النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله على تشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار وييسرها. ونحن نفترض، في هذا المقام، وجود علاقة بين الاكتمال النسبي للتطهير الإثني ونوع الاستعمار الاستيطاني الذي يجري إنتاجه. فالتطهير الإثني المكتمل نسبيًا ينتج شكلًا 'منقّحًا' من الاستعمار الاستيطاني الذي يشبه أنماط جغرافيا الاستعمار في أميركا الشمالية وأستراليا، ويتسم بالقدرة على تطبيع الحيز المتنازع عليه. وتظهر في هذا الشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني التناقضات والتجاوزات في صورة تقل في وضوحها وجلائها بالنظر إلى التطهير شبه الكامل الذي تعرض له السكان الأصلانيون وإعادة إنتاج المشهد من خلال التدمير الشامل الذي طال الحيز الأصلاني. وفي المقابل، يتولى التطهير الإثني الذي لم يبلغ مرحلة الاكتمال أو يقل في درجة اكتماله إنتاج شكل 'وسيط' من أشكال الاستعمار الاستيطاني على نحو يماثل أنظمة الاستعمار التي كانت قائمة في روديسيا وجنوب أفريقيا قبل أن يفقد المستوطنون مقاليد السلطة فيهما، كما يتسم هذا الشكل الوسيط بمجموعة من التناقضات التي تنبع من عجز هؤلاء المستوطنين عن حظر وصول السكان الأصلانيين إلى الإقليم المعني بصورة تامة – وهو الهدف الرئيسي الذي يسعى الاستعمار الاستيطاني إلى إنجازه (Rose 1991).[1]

ونحن لا نعني بالتطهير الإثني حملة الإبادة الجماعية، وإنما نشير بهذه العبارة إلى «سياسة مقصودة تضعها جماعة إثنية أو دينية لتنقل بواسطة العنف أو بوسائل لبث الرعب، سكانًا مدنيين تابعين لجماعات إثنية أو دينية أخرى من بعض المناطق الجغرافية» (United Nations, 1994). وبناءً على ذلك، يستهدف العنف الذي يترافق مع التطهير الإثني إفراغ حيز من سكانه (سواء أكانوا ينتمون إلى جماعات إثنية أم دينية)، كما ينطوي هذا العنف على بعد مكاني يعتبر محوريًا في تعريفه. وفي المقابل، يركز العنف الذي يترافق مع حملات الإبادة الجماعية على إبادة السكان، ويشكل جسد الإنسان غايته. ومع أن البعد المكاني موجود في الإبادة الجماعية، فهو يُعتبر عرضيًا. ومن الملفت للنظر أن غالبية الأدبيات والدراسات الفكرية تركز على الطريقة التي يرتبط بها التطهير الإثني مع انهيار أنظمة الحكم وعلى أنه يشكل قوة محركة ونتاجًا للنكبات التي يصنعها الإنسان. ولم تولِ هذه الأدبيات والدراسات سوى النزر اليسير من الانتباه إلى الهدف الخفي من التطهير الإثني: المساعي التي تُبذل في سبيل تأمين نظام سياسي جديد وتطبيعه في إقليم متنازع عليه أو يقبع تحت نير الاستعمار. وتكمن الفرضية التي نسوقها في هذا المقام في أن درجة التطهير الإثني

١ وهذان الشكلان يعبران عن الأنماط المثالية، كما هو الحال في جميع الأنماط الثنائية السائدة في العلوم الاجتماعية.

تُعتبر أساسية ومحورية لفهم النظام السياسي الجديد بالنظر إلى أن وجود «الآخر الأصلاني» أو غيابه (Veracini 2008) يساعد في تحديد الأوضاع المكانية والقانونية التي يُصار إلى إنتاجها داخل الإقليم الذي نفذت فيه أعمال التطهير الإثني. وهذا بدوره يفرز أثرًا على تطبيع ذلك الإقليم، حيث يعني التطبيع إنشاء الحيز محل النظر وبناءه باعتباره عاديًا ومألوفًا وغير متنازع عليه في نظر غالبية السكان الذين يتحمل أفراد منهم المسؤولية عن تنفيذ حملة التطهير الإثني.

ونتطرق إلى الأدبيات المنشورة حول الاستعمار الاستيطاني لكي يتسنى لنا طرح هذه الفرضية. ونحن نتبنى، في هذا السياق، الادعاء الذي يرى فيه باتريك وولف (Wolfe 1999, 2006) أن الاستعمار الاستيطاني عبارة عن بنية، كما نعتمد موقف كارولين إلكينز وسوزان بيدرسين، وتريان فيه أن هذه البنية ليست متجانسة وقد تكتسب أشكالًا مختلفة وتعمل بطرق شتى حسب الظروف التي أنتجتها (Elkins & Pedersen, 2005). ومع ذلك، وعلى خلاف إلكينز وبيدرسين اللتين تؤكدان على ظواهر بنيوية مختلفة للمجتمعات الاستيطانية من قبيل مستوى السيطرة التي يمارسها المستوطنون والمزايا التي ينعمون بها، فنحن نفترض أن الاكتمال النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله يضطلع بدور أساسي في تحديد البنية المحددة التي تؤلف جغرافيا الاستعمار والإطار القانوني اللذين يُطرحان في المنطقة المعنية. وعلى وجه أكبر من الدقة، يشكل الاكتمال النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله البنية الفعلية – سواء أكانت منقحة أم وسيطة – لجغرافيا الاستعمار من خلال تشكيل: (١) الطريقة المحددة التي يجري إعادة إنتاج الحيز من خلالها، و (٢) النظام القانوني الذي يقام داخل هذا الحيز. ومع ذلك، تقتضي الأهمية أن نضيف أنه طالما كان التطهير الإثني لا يمثل 'حادثة تقع مرة واحدة' (Wolfe 2006, 388)، تُعتبر هيكليات الاستعمار الاستيطاني هذه مائعة إلى حد ما، حيث تتغير مع مرور الوقت حسب نطاق التطهير الذي يقع على مدى فترة بعينها ونسبة هذا التطهير.

ولكي نميط اللثام عن هذا المعْلم من معالم التطهير الإثني الذي يحظى بقدر أقل من الاعتراف – بسبب القلق البالغ الذي يثيره، نستعرض مقارنة تشمل منطقتين احتلتهما الدولة نفسها خلال الحملة العسكرية نفسها (حرب حزيران ١٩٦٧)، وهما: مرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية الفلسطينية. فمن مجمل السكان الذين بلغ تعدادهم ١٢٨,٠٠٠ نسمة ممن كانوا يعيشون في مرتفعات الجولان قبل نشوب الحرب، لم يتبقّ سوى ٦,٥٠٠ فرد أو ٥٪ من هؤلاء السكان في تلك المنطقة بعد أن وضعت الحرب أوزارها (Kipnis, 2013, 56-60). في المقابل، لم يبرح نحو ٦٠٠,٠٠٠ فرد أو ٧٠٪ من مجمل سكان الضفة الغربية مناطق سكناهم فيها بعد انقضاء تلك الحرب، بعد أن سجل تعدادهم ٨٥٠,٠٠٠ نسمة قبل اندلاعها (Ennab 1994; ICBS 1967 at Perlmann 2011). وبالتركيز على مجالين مرتبطين ارتباطًا وثيقًا من مجالات الإدارة الاجتماعية – إعادة إنتاج المكان والحكم القانوني – نفترض بأن الاكتمال النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله لا يشكل أنماط جغرافيا الاستعمار فحسب، بل يتخطاها للتأثير في القدرة على تطبيع الحيز الكولونيالي كذلك. وعلى وجه أكبر من التحديد، نبين في هذه الورقة أن نطاق التطهير الإثني الذي نُفذ في مرتفعات الجولان ساعد في إنتاج شكل منقح من الاستعمار الاستيطاني، بينما أفضى التطهير الإثني الجزئي الذي نُفذ في الضفة الغربية إلى إنتاج شكل وسيط من الاستعمار الاستيطاني. ومن شأن مقارنة تقنيات الحكم التي تعتمدها الدولة نفسها في كلتا المنطقتين اللتين احتلتهما خلال الحرب ذاتها أن تمكّننا من فهم الآثار التي يفرزها التطهير الإثني على أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني وعلى أشكال الإدارة المكانية والاجتماعية.

تنقسم هذه الورقة إلى أربعة فصول. فعقب إلقاء نظرة عامة على الأدبيات التي تتناول التطهير الإثني، نستعرض المنهجية التي نعتمدها في تأليف الورقة في نبذة موجزة. ونتناول، بعد ذلك، مقارنة وافية نقف فيها على درجة التطهير الإثني الذي نُفذ في مرتفعات الجولان والضفة الغربية. ونبين في الفصل الثالث والرئيسي من هذه الورقة أن الاكتمال النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله أفضى إلى إنشاء شكلين من أشكال جغرافيا الاستعمار: شكلًا منقحًا وشكلًا وسيطًا. ولهذه الغاية، نقارن حركة المستوطنين في كل منطقة على حدة، وتصميم المستوطنات المقامة فيها وأساليب الحكم القانوني في كلتا المنطقتين. وندرس في الخاتمة التي نخلص إليها العلاقة القائمة بين شكل جغرافيا الاستعمار وتطبيعها.

أولًا: التطهير الإثني

إبان الحرب الأهلية الوحشية التي طال أمدها في يوغسلافيا السابقة (١٩٩٢–١٩٩٥)، ترجم المعلقون الغربيون العبارة الصربية–الكرواتية (*etnicko ci scenje*) وأشاعوها، مما أفضى إلى انتشار مصطلح التطهير الإثني وذيوعه في أوساط الناس على المستوى الدولي (Petrovic, 1994, 343). وبصرف النظر عن التعريف الدقيق الذي أوردناه أعلاه والواقع الذي يقول إن التطهير الإثني يُنجز عن طريق العنف والخوف والإرهاب في جميع الأحوال، تتباين الأسباب

تقتضي الأهمية أن نضيف أنه طالما كان التطهير الإثني لا يمثل 'حادثة تقع مرة واحدة' (Wolfe 2006, 388)، تُعتبر هيكليات الاستعمار الاستيطاني هذه مائعة إلى حد ما، حيث تتغير مع مرور الوقت حسب نطاق التطهير الذي يقع على مدى فترة بعينها ونسبة هذا التطهير.

التي تفضي إلى إنفاذ هذا التطهير والطريقة التي تُعتمد في تنفيذه ونطاقه ومداه من حالة إلى أخرى، إلى حد كبير (Mann, 2005).

قد يقع التطهير الإثني داخل دولة ما أو عبر الحدود الدولية، وقد يمتد على مدى فترة قصيرة من الزمن أو يتأتى خلال عملية بطيئة ومؤلمة تشمل طرد السكان من ديارهم (Bell-Fialkoff 1996). وبصرف النظر عن كيفية تنفيذ التطهير الإثني والوقت الذي يستغرقه ومكانه والجهة التي ترتكبه، فهو يقوم في أساسه على فرضية ترى وجوب طرد جماعة إثنية ما من حيز ما. وفي المقابل، يتجسد هذا الحيز باعتباره جزءًا من وطن إثني آخر (Naimark, 2001). ومع ذلك، لا يشكل طرد السكان سوى جانب واحد من جوانب التطهير، حيث ينطوي جانب بارز آخر منه على الخطة المقصودة التي ترمي إلى محو أي دليل أو إثبات يدل على وجود السكان المهجرين من ديارهم وطمسه. ويجري تحقيق هذا الأمر وإنجازه في حالات كثيرة من خلال تدمير البيئة التي يعيش فيها هؤلاء السكان، ومحو أي إشارات تدل على ثقافتهم وتاريخهم وطمسها (Doel & Clarke, 1998; Tyner 2014). وحسبما سنبينه أدناه، تعتمد القدرة على محو الثقافة والتاريخ واستئصالهما وإعادة تشكيل الجغرافيا على الاكتمال النسبي للتطهير الإثني الذي يجري تنفيذه كذلك.

كما يميل التطهير الإثني إلى الارتباط بالاستعمار الاستيطاني، بالنظر إلى أن هذا الشكل من أشكال الاستعمار ينبني في أساسه على الاستيلاء على الأراضي من خلال طرد 'الآخر الأصلاني' منها (Rose, 1991; Veracini, 2010; Wolfe, 1999)، بينما يجري توطين الجماعات الإثنية الأخرى في المنطقة التي تُفرَّغ من سكانها. ويتيسر تنفيذ الاستعمار الاستيطاني من خلال النقل القسري لرعايا الدولة المستعمِرة أو انتقال المستوطنين المتعنتين أو الأمرين معًا (McGarry, 1998). وعادةً ما تنفَّذ إجراءات التوطين بغية الحيلولة دون عودة السكان الذين طُردوا من ديارهم إليها (Tuathail & Dahlman, 2006). ويرمي فعل الاستيطان في عمومه إلى سد الفجوة الديمغرافية التي نشأت بفعل التطهير، كما يجري تبريره من خلال رواية تبرز وجود علاقة تاريخية (يُصار إلى تأليفها في أحيان كثيرة) بين الهوية الإثنية للمستوطنين والحيز الذي خضع للتطهير (Kaufman, 2001).

ومع أن هذا المصطلح لم يشهد استخدامًا واسع النطاق إلا في العقد التاسع من القرن الماضي في سياق الحروب التي شهدتها البلقان وناغورنو كاراباخ (Rieff, 1997) ورواندا (White, 2009)، فقد اكتسب مفهوم التطهير الإثني زخمًا كبيرًا بعدما بات عدد متزايد من المفكرين يطبقونه وينزلونه على التحليلات التي يتناولون فيها أحداثًا تاريخية مختلفة تشهد الطرد القسري للسكان. ومن جملة هذه الأحداث، على سبيل المثال لا الحصر، طرد السكان الأميركيين الأصلانيين من أراضيهم (Anderson, 2005)، وترحيل المسلمين العثمانيين من البلقان (Mccarthy, 1995)، وتهجير اليهود الأوروبيين وجماعات الغجر من أماكن مختلفة في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية (Solonari, 2010). ووفقًا للفرضية المقنعة التي يسوقها مايكل مان (Michael Mann) في دراسته المهمة التي تتناول التطهير الإثني والأنظمة الديمقراطية (٢٠٠٥)، يشكل التطهير الإثني نتاجًا للدافع القومي الذي يرمي إلى إنشاء إقليم يمكن فهمه والسيطرة عليه ليقطنه شعب ما يقوم في أساسه على عرق ما. وفضلًا عن ذلك، يجد المرء جدلًا متزايدًا حول التوصيف الدقيق للتطهير الإثني والعلاقة التي تجمعه بأشكال العنف الأخرى، من قبيل الإبادة الجماعية والإبادة الإثنية والإبادة السياسية (Sjoberg, Gill, Williams & Kuhn, 1995).

وضمن هذه الأدبيات الواسعة، ثمّة ملاحظة منهجية أساسية واحدة تحتل أهمية خاصة بالنسبة إلينا. فبناءً على الفرضية التي يضعها تواثايل وأولوغلين (Tuathail and O'Loughlin, 2009)، نرى أنه ينبغي النظر إلى التطهير الإثني باعتباره شكلًا من أشكال الجغرافيا السياسية التي تسعى إلى تشكيل نظام مكاني قائم (انظر أيضًا Wood, 2001). وبناءً على ذلك، فنحن نقترح أن الاكتمال

توظف القوة الحيوية مجموعة من المؤسسات التي تتولى تنسيق وتنظيم الرعاية الطبية وخدمات الرفاه والاقتصاد وغيره، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على تشكيل الفضاء السياسي والالتفاف عليه وتطبيع المعرفة. كما تستخدم القوة الحيوية، لكي تتمكن من إدارة السكان، الأدوات الإحصائية والمنهجيات العلمية، جنبًا إلى جنب مع آليات الرقابة.

النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله يسهم في تشكيل بنية نظام استعماري استيطاني، لأنه يؤثر على إعادة إنتاج الحيز وأشكال إدارة السكان (Foucault and others 2009) وهيكليات العنف التي يجري فرضها، مما يوفر تفسيرًا للأسباب التي تسوغ فرض أساليب سياسية– حيوية (Biopolitical) مختلفة في مناطق مختلفة. وبعبارة أخرى، يميل التطهير الإثني بدرجاته المتفاوتة إلى إنتاج أشكال متباينة من جغرافيا الاستعمار والأنظمة السياسية– الحيوية. ونعني بعبارة السياسة الحيوية (Foucault 2003) شكلًا من أشكال الحكم الذي يطبَّق على السكان بمجموع أفراده. لا تحل السياسة الحيوية محل إقامة سلطة سيادية أو نظامية، ولكنها، وبخلاف هذه السلطة، تعمل على نطاق مختلف في ذات الوقت الذي تطبق فيه سلسلة من الأدوات المتميزة. فضلًا عن ذلك، تتسم السياسة الحيوية بالامتداد والانتشار، ولكن لو كان النظام يسعى إلى إدارة فرد بعينه، فإن القوة الحيوية لا تدير ذلك الفرد إلا بوصفه فردًا من أفراد السكان.

وتوظف القوة الحيوية مجموعة من المؤسسات التي تتولى تنسيق وتنظيم الرعاية الطبية وخدمات الرفاه والاقتصاد وغيره، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على تشكيل الفضاء السياسي والالتفاف عليه وتطبيع المعرفة. كما تستخدم القوة الحيوية، لكي تتمكن من إدارة السكان، الأدوات الإحصائية والمنهجيات العلمية، جنبًا إلى جنب مع آليات الرقابة. تقيس هذه القوة وتتدخل في مجموعة من الإجراءات المتصلة بمعدل الوفيات بين السكان وطول أعمار أفرادهم ومعدلات الخصوبة في أوساطهم، بالإضافة إلى مسألة النظافة والتطعيمات والأمراض المنتشرة بين السكان، ومعدلات المواليد ومستويات البطالة وتوزيع القوى العاملة من ناحية العمر والجنس، وقطاعات المهن ودخل الفرد وغير ذلك. وتنطوي الفرضية التي نسوقها في هذا المقام على أن الاكتمال النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله وتدمير البيئة المأهولة، وهما شكلان من أشكال العنف السيادي، أسهما في تشكيل الطرق التي مورست السياسة الحيوية من خلالها في كل منطقة من المنطقتين المذكورتين.

مشهد من الجولان المحتل.

ونمثّل على فرضيتنا هذه بالاستناد إلى مجموعة كبيرة من الأدلة العملية التي ترصد احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية على يد إسرائيل. وتشمل المصادر التي نحتكم إليها أرشيف دولة إسرائيل (The Israeli State Archive) (ISA)، وأرشيف قوات الدفاع الإسرائيلية (Israeli Defence Force Archive) (IDFA)، والأرشيف الصهيوني المركزي (Central Zionist Archive) (CZA) وأرشيف الجولان (Golan Archive) (GA)، إلى جانب تعداد السكان الذي أجرته إسرائيل في الضفة الغربية عقب أسابيع قليلة من انقضاء الحرب. إضافة إلى ذلك، درسنا العشرات من التقارير العسكرية والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة وتقارير حقوق الإنسان التي نُشرت منذ العام ١٩٦٧ ، واطّلعنا على أرشيف أربع صحف يومية، هي صحيفة «دافار»، و«هآرتس»، و«يديعوت أحرونوت» و«معاريف»، إلى جانب العديد من استطلاعات الرأي العام. وأخيرًا، فقد احتكمنا أيضًا إلى النتائج والأفكار التي تحفل بها مجموعة هائلة من الأدبيات والدراسات الفكرية التي نُشرت حول هاتين المنطقتين على مدى السنوات الماضية.

ثانيًا: التطهير الإثني في مرتفعات الجولان والضفة الغربية

في الوقت الذي يركز فيه التحليل الذي نجريه على الفترة التي تلت حرب العام ١٩٦٧ ، فلا يمكن فهم الدراسة التي نستعرضها فيما يلي بصورة وافية دون إدراك العلاقة التي تجمع ما بين السياسات التي تنفذها إسرائيل في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان والتطهير الإثني الذي مارسته خلال حرب العام ١٩٤٨ والفترة التي أعقبتها (Abu-Lughod, 1971; Khalidi, Elmusa, & Khalidi, 1992; Sa›di & Abu-Lughod, 2007). ففي هذه الفترة، أُجبر ما يقرب من ٧٥٠,٠٠٠ من أصل ٩٠٠,٠٠٠ فلسطيني ممن كانوا يعيشون فيما بات يُعرف بإسرائيل على الفرار من ديارهم أو تعرضوا للتهجير القسري عبر الحدود الدولية (Morris, 1987; Pappe, 2006). وقد ناقش عدة باحثين طرد الفلسطينيين من الحيز الذي بات يشكل إسرائيل (Falah, 1996; 2003) ووضعوا هذا الفعل في السياق الأعم الذي تقع فيه الأيديولوجيا الصهيونية (Shafir and Peled, 2002) وسياسة التهويد التي وجهت عمل دوائر صناعة القرار في إسرائيل (Rishmawi, 1987; Yiftachel and Rumley, 1991).

وقد اشتملت هذه السياسة على جملة من المحاور، بما فيها الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتقييد وجود الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل وحجزهم في مناطق محددة ومحاصرة (Falah, 1991; Yiftachel & Yacobi, 2004; Forman & Kedar, 2004; Shai, 2006; Robinson, 2013). كما يؤكد الباحثون على المساعي التي تبذلها إسرائيل في سبيل الإبقاء على نظام ديمقراطي إثني–مركزي قابل للحياة، يعرّفه البعض على أنه نظام إثنوقراطي (Yiftachel, 2006) وآخرون على أنه ديمقراطية إثنية (Gordon, 2010). ولذلك، كانت إعادة البناء المكاني للحيز الإسرائيلي قبل العام ١٩٦٧ تقوم في أساسها على منظومة استعمارية استيطانية، حيث يجري العمل على تقليص الآخر الأصلاني واختزاله في بقية 'يمكن إدارتها' (Veracini, 2011).

ولذلك، فمما لا يثير دهشة المرء أن إسرائيل عملت على تقليص وجود السكان الأصلانيين بصورة جذرية بعدما احتلت مرتفعات الجولان (أو الهضبة السورية، حسبما كان يُشار إليها في إسرائيل في تلك الحقبة) (Harris, 1978; Ram, 2013; 2015). وكان التكتيك الرئيسي الذي وظفته إسرائيل في مسعاها هذا يقوم على التخويف، وعلى التهجير القسري للسكان الذين لم يبرحوا الجولان بعد أن خبت جذوة القتال في بعض الحالات (Harris, 1980; Murphy & Gannon, 2008). وعلاوة على ذلك، مثّل السكان السوريون الذين أُلقي القبض عليهم وهم يحاولون العودة إلى قراهم في الجولان أمام محكمة عسكرية وأُبعدوا من هذه المنطقة (IDFA, 1967a). ولذلك، لم يبق سوى ٦,٤٠٤ سوري في منطقة كان يقطنها ما يقرب من ١٢٨,٠٠٠ سوري كانوا يقيمون في مرتفعات الجولان قبل الحرب وذلك في غضون شهرين من احتلالها (Kipnis, 2013: 56-60; IDFA, 1967b; ISA, 1967a). وتشير هذه المعطيات إلى أن ما يقرب من ٩٥٪ من سكان الجولان تعرضوا للتهجير من ديارهم وأرضهم. خلق هذا الوضع ظروفًا مواتية لتنفيذ شكل منقح من الاستعمار الاستيطاني، كما أفضى – مثلما سنرى ذلك فيما بعد – إلى اعتماد أساليب سياسة –حيوية تتسم بقدر أكبر من الليبرالية في السيطرة على السكان، ونعني بهذا – على هدي من نظرية فوكو – قدرًا أقل من التدخل والسماح بحرية التنقل وترك الأمور 'تجري في مجراها بحيث يتطور الواقع [الكولونيالي] ويسير في مساره حسب القوانين والمبادئ والآليات التي يمليها الواقع نفسه' (Foucault and others 2009 p. 70). وقد تتقاطع الأساليب السياسية الحيوية الليبرالية، حسب التأكيد الذي يورده فوكو في سياق مختلف، مع إنشاء الأجهزة (dispositif) [التدابير أو الإجراءات] الأمنية، حيث يعني الأمن إدارة حياة السكان على خلاف الممارسات التأديبية التي تمارس على أجساد الأفراد.

في المقابل، كان ما يقدر بـ٨٥٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية قبل حرب العام ١٩٦٧ (Ennab 1994؛ بناءً على استقراء تعداد السكان الذي أجراه النظام الأردني في العام ١٩٦١)، بينما يشير التعداد الذي أجرته إسرائيل في صيف العام ١٩٦٧ إلى بقاء ٥٩٩,٠٠٠ فلسطيني في هذه المنطقة بعد الحرب (الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي ١٩٦٧ ، وهذا التعداد وارد بحذافيره في Perlman 2011). بناءً على ذلك، فقد أُجبر نحو ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني أو ما نسبته ٣٠٪ من سكان الضفة الغربية على الفرار من ديارهم أو هُجروا منها إلى الأردن خلال حرب العام ١٩٦٧ وعلى مدى الفترة التي تلتها مباشرة. ولم تسمح إسرائيل إلا لـ١٧,٠٠٠ فلسطيني من هؤلاء بالعودة إلى ديارهم في نهاية المطاف (Gazit, 1995). ولذلك، كان شكل الاستعمار الاستيطاني الذي أُنتج في هذه المنطقة شكلًا وسيطًا، ولم تكن الأساليب السياسية الحيوية التي وُظفت فيه ليبرالية في معظمها.

وننتقل الآن إلى بيان الطريقة التي عمل فيها الاختلاف في درجة التطهير الإثني على تشكيل نمطين من أنماط جغرافيا الاستعمار من خلال استعراض الفروقات القائمة بين إنتاج الحيز وطبيعة النظام القانوني في كل منطقة من هاتين المنطقتين.

خلق التهجير شبه الكامل للسكان السوريين من مرتفعات الجولان إبان الحرب الظروف المواتية لشن حملة ممنهجة استهدفت تدمير هذه القرى والمزارع والمنازل، حيث يسرع هذا التدمير الواسع النطاق إعادة إنتاج الحيز. وكان هذا التدمير الأولي شبيهًا بالتدمير الذي طال البيئة الفلسطينية التي كانت مأهولة عقب حرب العام ١٩٤٨ وتشكيل المشهد الإسرائيلي داخل المنطقة التي تقع ضمن حدود إسرائيل ما قبل العام ١٩٦٧ (Leshem, 2013). وبعبارة أخرى، خضع المشهد في الجولان لعملية انطوت على «محو عنيف».

ثالثًا: التطهير الإثني وأنماط جغرافيا الاستعمار

إعادة إنتاج المكان

استُهل إنتاج الحيز في مرتفعات الجولان من خلال عملية انطوت على تدمير واسع النطاق، كما هو الحال في الغالب في الأشكال المنقحة من الاستعمار الاستيطاني. فبعد أن وضعت الحرب أوزارها مباشرة، أعدت سلطة المحميات الطبيعية الإسرائيلية قائمة بالقرى المهجورة في الجولان وقررت تحويلها إلى محميات طبيعية وقدمتها إلى سلطة الأراضي الإسرائيلية (ISA, 1967a; ISA, 1967b; 1968a). ولم يتبقّ سوى سبع قرى من أصل ١٣٩ قرية زراعية عربية، و٦١ مزرعة كانت مسجلة بأسماء أصحابها العرب قبل الحرب (GA, 1967; IDFA, 1967a). وقد خلق التهجير شبه الكامل للسكان السوريين من مرتفعات الجولان إبان الحرب الظروف المواتية لشن حملة ممنهجة استهدفت تدمير هذه القرى والمزارع والمنازل، حيث يسرع هذا التدمير الواسع النطاق إعادة إنتاج الحيز. وكان هذا التدمير الأولي شبيهًا بالتدمير الذي طال البيئة الفلسطينية التي كانت مأهولة عقب حرب العام ١٩٤٨ وتشكيل المشهد الإسرائيلي داخل المنطقة التي تقع ضمن حدود إسرائيل ما قبل العام ١٩٦٧ (Leshem, 2013). وبعبارة أخرى، خضع المشهد في الجولان لعملية انطوت على «محو عنيف» (Tyner 2014) لأن 'الاستعمار الاستيطاني يدمر [المشهد القائم] لكي يحل محله ويقوم مقامه' حسب الوصف الذي يسوقه باتريك وولف (Wolfe 2006, 388).

على خلاف مرتفعات الجولان، بقيت الضفة الغربية مأهولة. ولذلك، كان التدمير الذي تلا انقضاء الحرب مباشرة محدودًا في نطاقه، حيث شكّل بحالته هذه شكلًا وسيطًا من أشكال الاستعمار الاستيطاني. وحسب تعداد السكان الذي أجرته إسرائيل في العام ١٩٦٧ – باستثناء القرى الثلاث الواقعة في جيب اللطرون وعدد من الخرب ومخيمات اللاجئين الواقعة في منطقة الأغوار – فلم تهجَّر على نحو كامل جميع القرى والمخيمات والبلدات الفلسطينية التي يزيد عددها على ٣٠٠ قرية ومخيمًا وبلدة تقريبًا(الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي ١٩٦٧، وهذه الإحصائيات واردة بحذافيرها في Perlman 2011)، إذ بقيت هذه التجمعات السكانية قائمة بعد انقضاء الحرب. ومع ذلك، يوثق آفي راز (Raz 2012: 103-136)) عدة حالات من التدمير الذي طال الحيز في الضفة الغربية. فقد أقدمت إسرائيل على هدم ما يربو على ٤٠٪ من المنازل – أو نحو ٨٥٠ منزلًا – في قلقيلية، كما هدمت ثلث المنازل وسوتها بالأرض في قرية زيتا التي تقع على مقربة من الخط الأخضر. وكانت هذه الشواهد على عمليات الهدم بمثابة جزء من سياسة أعم استهدفت تطهير المنطقة المحاذية للحدود الغربية من أكبر عدد ممكن من سكانها. ومع أن المطاف انتهى بإسرائيل إلى تدمير المئات إن لم نقل الآلاف من المنازل، فقد بقيت جميع البلدات والقرى القريبة من الحدود تقريبًا سالمة ولم تطلها يد الهدم والتدمير، فضلا عن أن إسرائيل لم تهجّر جميع سكانها منها.

وكانت غايات أعمال الهدم التي نفذتها إسرائيل في كل منطقة متباينة. ففي الضفة الغربية، نفذت إسرائيل أعمال التدمير لغاية رئيسية ترمي إلى إجبار السكان على مغادرة مناطق معينة والرحيل عنها وضمان الحيلولة دون عودة السكان الذين هجروا من ديارهم إليها، كما كان عليه الحال في جيب اللطرون. أما في مرتفعات الجولان، فلم تقْدم إسرائيل على هدم منازل السوريين وتدميرها من أجل ضمان حظر عودتهم إلى ديارهم فحسب، بل من أجل تشكيل

كانت غايات أعمال الهدم التي نفذتها إسرائيل في كل منطقة متباينة. ففي الضفة الغربية، نفذت إسرائيل أعمال التدمير لغاية رئيسية ترمي إلى إجبار السكان على مغادرة مناطق معينة والرحيل عنها وضمان الحيلولة دون عودة السكان الذين هجروا من ديارهم إليها، كما كان عليه الحال في جيب اللطرون. أما في مرتفعات الجولان، فلم تقْدم إسرائيل على هدم منازل السوريين وتدميرها من أجل ضمان حظر عودتهم إلى ديارهم فحسب، بل من أجل تشكيل الحيز القابع تحت نير استعمارها بطريقة جديدة.

الحيز القابع تحت نير استعمارها بطريقة جديدة. والأهم من ذلك أن الدرجة المتفاوتة التي وسمت أعمال الهدم لم تفرز أثرًا مباشرًا على جغرافيا الاستعمار في كل منطقة من هاتين المنطقتين فحسب، بل أثرت كذلك على الإطار القانوني وأساليب السياسة الحيوية التي جرى طرحها فيهما. وبما أن إقامة المستوطنات ونقل المستوطنين إلى الحيز المستعمَر يشكلان أساليب من أساليب السياسة الحيوية (كما نبين ذلك أدناه)، فبإمكان المرء أن يستوعب الطريقة التي يعتمدها التطهير الإثني في تحديد إجراءات الاستيطان، بحيث يشكّل في جانب منه النظام السياسي الحيوي الذي يجري إقامته وزرعه في المنطقة المعنية.

كانت مرتفعات الجولان أولى المناطق التي استوطن المدنيون الإسرائيليون فيها عقب حرب العام ١٩٦٧. ففي وقت مبكر من شهر تموز من ذلك العام نفسه، انتقلت مجموعة من المستوطنين من أتباع حركة الكيبوتسات الموحدة، التي كانت حليفة حزب العمل، إلى الثكنات السورية المهجورة (Gorenberg, 2006: 72-98). وفي غضون السنوات الخمس عشرة التالية، أقيم ما مجموعه ٣٠ مستوطنة وفرت المأوى لعدة آلاف من المستوطنين اليهود (ويبلغ عدد هذه المستوطنات ٣٤ مستوطنة في هذه الآونة). ولم يمضِ وقت طويل بعد الحرب حتى استُهلت إجراءات الاستعمار في الضفة الغربية، ففي غضون السنوات الأولى، أقامت إسرائيل ثلاثة أنواع من المستوطنات في هذه المنطقة. وأول هذه الأنواع القواعد العسكرية المدنية (بمعنى البؤر العسكرية التي أقيمت على حدود إسرائيل وتحولت بصورة تدريجية إلى تجمعات زراعية مدنية)، والمستوطنات والأحياء الدينية في القدس الشرقية (التي أقيمت على الأراضي التي كانت تشكل جزءًا لا يتجزأ من أراضي الضفة الغربية قبل الحرب). كما أقامت إسرائيل القواعد العسكرية في منطقة الأغوار

النكسة: هجرة أقل.

والمواقع الإستراتيجية الأخرى، حيث تحولت في مرحلة لاحقة إلى مستوطنات مدنية عادةً ما يقطنها يهود علمانيون ينتسبون إلى حزب العمل (Zertal and Eldar, 2007). وكانت هذه المستوطنات تُعتبر مستوطنات إستراتيجية. كما أُقيمت المستوطنات الدينية في قلب الضفة الغربية. وكانت هذه المستوطنات تُعتبر مستوطنات سياسية، بالنظر إلى أن الدافع الذي يقف وراء إقامتها لم يكن عسكريًا بل مسيحانيًا (خلاصيًا) على خلاف المستوطنات

يفسّر التطهير الإثني الاختلاف السائد في أوساط سكان المستوطنات في كلتا المنطقتين. ففي مرتفعات الجولان، لا يملك السكان الأصلانيون الأعداد المطلوبة التي تيسر لهم إطلاق حملة انفصالية تتسم بالفعالية والنجاعة، كما كان نقل ٢١٠٠٠ مستوطن إليها كافيًا لتأمين التوازن الديمغرافي فيها. ولذلك، تملك الدولة عددًا أقل من الدوافع التي تحثها على نقل المزيد من المواطنين إلى هذه المنطقة. وفي المقابل، كان انتقال أعداد ضخمة من المستوطنين إلى المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية موجهًا وتم عن وعي بغية مواجهة رغبة السكان الفلسطينيين الأصلانيين في إقامة دولتهم في هذه المنطقة

الإستراتيجية (Zertal and Eldar, 2007). وكان ثالث الأنواع التي أقامتها إسرائيل الأحياء اليهودية في القدس الشرقية بغية تقويض الخط الفاصل بين شرق المدينة وغربها وتغيير التوازن الديمغرافي بين اليهود والفلسطينيين في المدينة (Mattar, 1983).

وفي أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي، شرعت إسرائيل في إقامة نوع رابع من المستوطنات، التي يشار إليها في أحيان كثيرة بـ'المستوطنات الحضرية'. وتخصَّص هذه المستوطنات للمواطنين الإسرائيليين من أبناء الطبقة الوسطى الذين يعملون في المراكز الحضرية ويرغبون في تحسين أسلوب حياتهم (Newman, 1996). وفي مطلع العقد التاسع من القرن الماضي، أقامت إسرائيل مدينتين للمتدينين المتزمتين في الضفة الغربية (Mnookin & Eiran, 2005). وقد استقطب هذان النوعان الجديدان من المستوطنات على وجه التحديد موجة من الانتقال الجماعي من إسرائيل نفسها إلى الضفة الغربية عقب انطلاق عملية أوسلو (Gordon & Cohen, 2012). وأخيرًا، باشر المستوطنون المتدينون عشية الألفية الجديدة العمل على إقامة البؤر الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وفي الوقت الذي لا تؤوي فيه معظم هذه البؤر الاستيطانية سوى أعداد ضئيلة من المستوطنين، فهي تعمل بصورة فعلية وجوهرية على إحكام قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة (Mnookin & Eiran, 2005; Sasson, 2005) (انظر المزيد من التفاصيل حول هذه المسألة أدناه). وينتشر في هذه الآونة ما يقرب من ١٢٠ مستوطنة يهودية ومثلها تقريبًا من البؤر الاستيطانية في عموم أنحاء الضفة الغربية (Peace Now Settlement Watch).

وبينما يبدو أنه من البديهي أن إنتاج الأرض الخاوية – عن طريق إفراغ مرتفعات الجولان من سكانها وتدميرها على نطاق واسع – يفضي بإسرائيل إلى إقامة المزيد من المستوطنات في تلك المنطقة، فقد جرت إقامة ما لا يقل عن أربعة أضعاف هذه المستوطنات في الضفة الغربية. وبات هذا الفرق محوريًا بالنظر إلى أن المستوطنات لا تشكل مجرد صروح معمارية بحد ذاتها، بل جزءًا من نظام سياسي حيوي يستهدف إدارة الآخر الأصلاني. ولذلك، أفرزت الدرجات المتفاوتة من أعمال الهدم التي نُفذت في كل منطقة آثارًا عميقة على أنماط جغرافيا الاستعمار وعلى الإطار القانوني والتقنيات السياسية الحيوية التي توظفها الدولة في هذا المضمار.

المستوطنون

كما تجدر الإشارة إلى التفاوت المتصل بأعداد المستوطنين في كل منطقة من المنطقتين المذكورتين أيضًا. ففي العام ٢٠١٣، كان ما مجموعه ٢١,٠٠٠ مستوطن يقطنون في مرتفعات الجولان (الملخصات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ICBS 2014)، بينما بلغ تعداد المستوطنين الذين يسكنون في مستوطنات الضفة الغربية ٣٥٦,٠٠٠ مستوطن (الملخصات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ICBS 2014). وقُدِّر عدد المستوطنين المقيمين في القدس الشرقية المحتلة بنحو ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن (Gordon and Cohen 2012). وعادةً ما يُطرح سببان لتفسير الاختلاف القائم بين هذين المشروعين الاستيطانيين: سبب يرتبط بالآخرة وسبب جغرافي. فعلى خلاف مرتفعات الجولان، يسود الاعتقاد بأن الضفة الغربية تمثل قلب الأرض التوراتية، حيث اعتبرت قطاعات محددة من اليهود المتدينين أن الانتصار الذي أحرزته إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧ كان 'بداية الخلاص' وفرصة لتجسيد رؤية إسرائيل الكبرى من خلال مشروع استيطاني واسع النطاق (Feige, 2009). ومن الناحية الجغرافية، تقع مرتفعات الجولان – عند مقارنتها بالضفة الغربية – على مسافة بعيدة من المركز الاقتصادي في إسرائيل،

تحدد تصميم المستوطنات في مرتفعات الجولان، على أساس اعتبارات اقتصادية (Harris, 1980; Efrat, 2012; Kipnis, 2013). فقد أُقيمت الكيبوتسات بصورة رئيسية في الشمال وأقيمت القرى الزراعية (الموشافيم) في الجنوب حيث كانت الأراضي صالحة للزراعة (Ram, 2015). وفي مرحلة متأخرة، أُقيم عدد من المستوطنات في مركز البلاد وعلى مقربة من الحدود، حيث تُعتبر الزراعة محدودة بفعل التضاريس.

ويسود الافتراض بأن هذه المسافة تشكل عقبة تحول دون نقل أعداد كبيرة من اليهود إليها (Kipnis, 2013).

ومن المؤكد أن الأهمية الآخروية التي تكتسيها الضفة الغربية وقرب موقعها الجغرافي من مركز إسرائيل تسهم في تفسير الاختلاف الكمي بين المشروعين الاستيطانيين المذكورين. ومع ذلك، نود أن نضيف إلى ذلك أن التطهير الإثني يفسر الاختلاف السائد في أوساط سكان المستوطنات في كلتا المنطقتين. ففي مرتفعات الجولان، لا يملك السكان الأصلانيون الأعداد المطلوبة التي تيسر لهم إطلاق حملة انفصالية تتسم بالفعالية والنجاعة، كما كان نقل ٢١٠٠٠ مستوطن إليها كافيًا لتأمين التوازن الديمغرافي فيها. ولذلك، تملك الدولة عددًا أقل من الدوافع التي تحثها على نقل المزيد من المواطنين إلى هذه المنطقة. وفي المقابل، كان انتقال أعداد ضخمة من المستوطنين إلى المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية موجهًا وتم عن وعي بغية مواجهة رغبة السكان الفلسطينيين الأصلانيين في إقامة دولتهم في هذه المنطقة (Ministry of Agriculture, 1983)، في ذات الوقت الذي استُخدم المستوطنون اليهود فيه – وسواء أكان ذلك عن قصد أم لا – بمثابة تقنية مدنية للسيطرة السياسية الحيوية (Gordon 2008).

وفي الوقت الذي قد يفترض فيه المرء أن التطهير الإثني قد يشكل حافزًا لنقل السكان من قلب الدولة إلى "منطقة خالية"، توحي هاتان الحالتان بأن قوة محركة معاكسة يمكن أن تتجسد وتبصر النور كذلك: فمن شأن وجود السكان الأصلانيين أن يدفع الدولة إلى نقل رعاياها إلى المنطقة التي خضعت لاستعمارها مؤخرًا. ولذلك، أفرزت درجة التطهير الإثني – في الحالة الإسرائيلية على الأقل – أثرًا عكسيًا على المساعي التي تبذلها الدولة في سبيل توطين هؤلاء الرعايا. وبما أن سكان المستوطنات يُنظر إليهم كما لو كانوا بمثابة تقنية لإحكام السيطرة على السكان الأصلانيين (وليس باعتبارهم مجرد وسيلة لاستغلال الموارد)، فكلما أُفرغت مساحة أكبر من حيز ما من سكانه الأصلانيين قلّ منسوب الجهد المطلوب لنقل الرعايا المذكورين إليها وتوطينهم فيها. وهنا يستطيع المرء أن يحدد علاقة مباشرة بين السياسات التي تنفذها إسرائيل داخل الخط الأخضر والمناطق التي ما تزال تستعمرها منذ العام ١٩٦٧.

فحسبما ذكرنا أعلاه، بذلت الحكومة جهودًا متضافرة على مدى العقدين السادس والسابع من القرن الماضي بغية نقل اليهود الإسرائيليين إلى الجليل حيث كان الفلسطينيون (الذين لم يبرحوا مناطق سكناهم فيه عقب حرب العام ١٩٤٨) يشكلون أغلبية فيه (Falah, 1989, 1991). وفي الوقت نفسه، لم تبذل الحكومة ذات القدر من الجهود للاستيطان في النقب بسبب استنزاف سكانه البدو خلال الحرب وبعدها، وتناقص أعدادهم من نحو ١١٠,٠٠٠ نسمة إلى ١١,٠٠٠ نسمة (Nasasra, 2012). ومع ذلك، تشهد المساعي التي تبذلها إسرائيل لتهويد النقب في هذه الآونة تصاعدًا لأسباب ليس أقلها أن معدلات المواليد في أوساط السكان البدو الفلسطينيين باتت جد مرتفعة وأعدادهم شهدت زيادة معتبرة، حيث ناهزت ٢٢٠,٠٠٠ نسمة (الملخصات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ICBS 2014). وبعبارة أخرى، كانت الأسباب الكولونيالية نفسها التي شكلت التخوم الداخلية في إسرائيل عقب العام ١٩٤٨ (Yiftachel and Segal, 1991) ظاهرة وجلية في المناطق التي استعمرتها الدولة بعد العام ١٩٦٧ أيضًا.

المستوطنات الاستعمارية

لم يقتصر تأثير التطهير الإثني على سكان المستوطنات وعددها فحسب، بل امتد إلى تصميم هذه المستوطنات في جميع أنحاء البلاد وظهر حتى في هندسة المباني القائمة فيها. ففي مرتفعات الجولان، تحدد تصميم المستوطنات على أساس اعتبارات اقتصادية

(Harris, 1980; Efrat, 2012; Kipnis, 2013). فقد أُقيمت الكيبوتسات بصورة رئيسية في الشمال وأقيمت القرى الزراعية (الموشافيم) في الجنوب حيث كانت الأراضي صالحة للزراعة (Ram, 2015). وفي مرحلة متأخرة، أُقيم عدد من المستوطنات في مركز البلاد وعلى مقربة من الحدود، حيث تُعتبر الزراعة محدودة بفعل التضاريس.

وفي هذا المقام، يقول فريدي كهانا، المهندس الذي وضع مخططات كبيوتس «ميروم جولان»، – وهي أول مستوطنة أقيمت في مرتفعات الجولان – في مقابلة أُجريت معه في العام ٢٠٠٠، إن الناس أرادوا في بادئ الأمر إقامة مستوطنة على قمة جبل بركاني، ولكنه قرر أن يغرز الكيبوتس في 'الأرض وفي أقرب نقطة ممكنة من المنحدرات'، حيث تتيح هذه الطريقة حماية المناطق المأهولة فيه من الهجمات السورية المحتملة (Azoulai, 2000، انظر الشكل ٢). ويستطرد كهانا قوله:

مما لا شك فيه أن كيبوتس «ميروم جولان» لم يكن يقوم على فكرة أنه قلعة. بل كان عبارة عن مستوطنة عادية، شُيدت في ظروف عادية ولا تقع دفاعاتها في متناول يدها. لم تكن المنطقة تشهد أي عدوان، وكان العدو يتمركز على بعد خمسة كيلومترات من الحدود. ولم يكن يواجه العدو سوى سلسلة من الدبابات الإسرائيلية. ونحن لم نشيد مستوطنة مع جدار يحيط بها، بحيث يمكنها الاعتماد عليه للدفاع عن نفسها وباستخدام عدد قليل من البنادق. ولم نزِد على أن فكرنا في الطريقة التي يستطيع بها الناس والأطفال أن يصلوا إلى ملجأ في حال تعرض المستوطنة للقصف (Azoulai, 2000, 45).

ويكمن الافتراض الضمني الذي يسوقه كهانا هنا في أن مرتفعات الجولان تُعتبر خالية من أي آخر أصلاني. والعدو الذي يشير إليه هم السوريون الذين يتمركزون على الجانب الآخر من الحدود الدولية. ولذلك، لا يُنظر إلى المستوطنة المذكورة باعتبارها تقنية سياسية حيوية تعنى بإدارة السكان الأصلانيين أو بسط السيطرة عليهم. وعلاوةً على ذلك، يُعَدّ المشهد المفتوح في الجولان سمة تميز شكلًا منقحًا من أشكال الاستعمار الاستيطاني.

في المقابل، تؤدي المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وظيفة تختلف تمام الاختلاف عن تلك المقامة في مرتفعات الجولان. فعلى خلاف مستوطنة «ميروم جولان»، تقام المستوطنات في الضفة الغربية على قمم الجبال التي تطل على القرى الفلسطينية في جميع الحالات تقريبًا (لاحظ أن تضاريس المنطقتين تختلفان عن بعضهما بعضًا)، بحيث تشكل هذه المستوطنات آليات تُستخدم في فرض الرقابة على

شكل رقم (٢): صورة عن بعد لمرتفعات الجولان المحتلة.

المدنيين (B'Tselem, 2002). وتشكل المساحات المأهولة في هذه المستوطنات نفسها ما يقل عن ٢٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية، بيد أن حدودها الإقليمية والبلدية تؤلف ما يقرب من ٤٢٪ من أراضيها. وقد أُقيمت هذه الحدود ورُسِّمت لغايات فرض القيود على تنقل الفلسطينيين وتقويض مشاريع التنمية التي يحتاجون إليها. وبعبارة بسيطة، يُحظر على الفلسطينيين الاستفادة من 'أراضي المستوطنات' في الزراعة أو توسيع نطاق المناطق السكنية التي يقطنون فيها، بل ويُحظر على هؤلاء الفلسطينيين الوصول إلى مساحات شاسعة من هذه الأراضي، مما يتسبب في إعاقة قدرتهم على التنقل بحرية حتى داخل الضفة الغربية نفسها (المصدر السابق، ص. ١١٦). وفي العام ١٩٨٠، أشارت الحركة الاستيطانية إلى أن «سيطرتها على منطقة ما لا تُعد بمثابة عمل يرتبط بأعداد السكان الذين يقطنون في تلك المنطقة فحسب، بل يرتبط بمساحة المنطقة التي يمارس فيها هؤلاء السكان نفوذهم كذلك' (Ministry of Agriculture, 1983).

ووفقًا لما يراه إيال وايزمان (Weizman 2007: 139-161)، تتكفل المستوطنات المقامة في الضفة الغربية بتوفير ثلاثة أصول إستراتيجية: قوة تكتيكية أكبر، والحماية الذاتية، ومشهدًا أعم وأشمل. وقد جرى تحديد توزيع هذه المستوطنات ومخططاتها وتصاميمها المعمارية على نحو يتماشى مع المبادئ العسكرية الإستراتيجية، بحيث «يتوافق الفعل البسيط الذي ينم عن الألفة والحياة الأسرية، ومنزل الأسرة المستقل الذي تغطيه واجهة جميلة من القرميد الأحمر وتمتد حديقة خضراء أمامه مع الأهداف المنشودة من» السيطرة الإقليمية والاجتماعية»، وذلك حسبما ورد على لسان وايزمان. وقد جرى إدراج الوظيفة الإستراتيجية التي تؤديها المستوطنات ضمن توزيعها ومواقعها الجغرافية، بحيث تشكل 'شبكة مراقبة' تطل على الشوارع الرئيسية في الضفة الغربية (Segal et al., 2003 pp. 85-86). وقد أملت الرغبة في

تتألف جغرافيا الاستعمار في الضفة الغربية من أدوات سياسية حيوية ترمي إلى تحويل أفراد السكان القابعين تحت نير الاحتلال إلى أعيان مرئية وطيّعة تدين لإسرائيل بالإذعان. ففي هذا المضمار، تُستخدم المستوطنات في مراقبة الفلسطينيين الذين يعملون في حقولهم التي تقع تحت ناظريها أو الذين يتنقلون على الطرق المحاذية لها، وهي تمثل بهذه الطريقة أبراجًا تكفل تأمين المراقبة الشاملة.

توسيع نطاق رؤية السكان الفلسطينيين الأصلانيين ومراقبتهم الطريقة المعتمدة في تصميم المستوطنات، بما تشمله من تحديد مواقع النوافذ في المنازل. وقد أفضى هذا التصميم إلى تحويل المستوطنات إلى 'أجهزة بصرية، صُممت لغايات فرض السيطرة من خلال الإشراف والمراقبة' (Segal et al., 2003 p. 24).

وبناءً على ذلك، تتألف جغرافيا الاستعمار في الضفة الغربية من أدوات سياسية حيوية ترمي إلى تحويل أفراد السكان القابعين تحت نير الاحتلال إلى أعيان مرئية وطيّعة تدين لإسرائيل بالإذعان. ففي هذا المضمار، تُستخدم المستوطنات في مراقبة الفلسطينيين الذين يعملون في حقولهم التي تقع تحت ناظريها أو الذين يتنقلون على الطرق المحاذية لها، وهي تمثل بهذه الطريقة أبراجًا تكفل تأمين المراقبة الشاملة. وفي الواقع، تعمل الطرق التي تربط المستوطنات ببعضها بعضًا بمثابة آلية معقدة تستهدف بسط السيطرة الاجتماعية على الفلسطينيين، حسبما يبين أريئيل هاندل ذلك (Handel 2013). ومن المفارقة أن تلك المستوطنات والطرق تشكل نموذجًا أدق للملاحظة التي يوردها فوكو حول المراقبة من برج المراقبة الشاملة (panoptic tower) (وهو المثال الذي يسوقه) بالنظر إلى أن مجال رؤيتها ليس مركزيًا. فعلى غرار القوة التي ينظّر فوكو لها، لا تقع تلك الأبراج في موقع يمكن تحديده، بل تُعتبر ممتدة مثل الأوعية الدموية الدقيقة ومنتشرة في جميع المناطق وتتولى مراقبة السكان المحليين من نقاط متعددة لا حصر لها (Foucault, 1977).

وأخيرًا، تقتضي الأهمية أن نشير، وكما هو الحال في الأشكال الوسيطة من الاستعمار الاستيطاني في الغالب الأعم، إلى أن الضفة الغربية تنضح بنقاط التفتيش والحواجز المادية والسواتر الترابية، في ذات الوقت الذي يفصل فيه جدار يبلغ طوله ٦١٧ كيلومترًا بين الأراضي المستعمَرة وإسرائيل ما قبل العام ١٩٦٧ (Sorkin 2005). وتكمن أهمية هذه العقبات في سياق هذه المقالة في أن الأسباب التي تسوغ نشر نقاط التفتيش وبناء الجدار (وهي إجراءات تمثل شكلًا من أشكال العنف في حد ذاتها) تنبع من الحاجة إلى حماية اليهود الإسرائيليين من الآخر الأصلاني (Amir 2013). وقد شُيد جزء من الجدار في الضفة الغربية على الحدود الدولية، غير أن جزءًا آخر منه يتوغل في الأراضي الفلسطينية الرازحة تحت الاستعمار. ولذلك، يُعد الجدار بمثابة تقنية توظفها إسرائيل في وضع يدها على أراضي الفلسطينيين، لأنه يعزلهم عن حقولهم ومدارسهم وأماكن عملهم ومستشفياتهم (Hatuka 2012). كما يشكل الجدار مثالًا بارزًا على أن درجة التطهير الإثني ما تزال تسهم في إنتاج الحيز وهيكلية العنف حتى بعد عقود من تنفيذ التطهير نفسه. وبهذا المعنى، يعزز التطهير الفرضية التي يسوقها سايمون سبرينغر (Springer 2009)، والتي يرى فيها أن أعمال العنف ليست مقتصرة على أماكن مغلقة، وليست محدودة أو محصورة في زمن محدد. ففي الواقع، لا يقع التطهير الإثني، شأنه شأن أشكال العنف الأخرى، ضمن المكان ويحل محل المكان فحسب، بل يساعد في تحديد (إعادة) خلق الحيز على مدى فترة ممتدة من الزمن.

وتميط هذه المقارنة الخاطفة اللثام عن أن اكتمال فعل التطهير الإثني أو عدم اكتماله في كل منطقة حدد الوظيفة التي اضطلعت بها المستوطنات (والطرق) وحكم الطريقة التي جرى تصميمها بها وحكم سياقها الطبوغرافي، وحتى تصميم الصروح المعمارية داخل المستوطنات وخارجها. ففي مرتفعات الجولان، جرى تحديد موقع المستوطنات بصورة رئيسية من خلال الاعتبارات والمسائل الاقتصادية المتصلة بإمكانية الوصول إليها

يبدو أن هناك علاقة قائمة بين درجة التطهير الإثني والشكل المحدد الذي جاء عليه الإبقاء على التشريعات وسن القوانين في الحيز المستعمَر (Benjamin 1978). فالأسباب التي تقف وراء إنفاذ القانون المدني من خلال المراسيم العسكرية في مرتفعات الجولان (سن القوانين)، والتي شكلت جانبًا من إستراتيجية التطبيع، ارتكزت على الافتراض الذي يقول إن مرتفعات الجولان كانت بمثابة حيز خاو وخال من السكان.

من الناحية التضاريسية والموقع الذي يتمركز فيه عدو خارجي (والإشارة هنا إلى سورية)، ولم يُنظر إلى هذه المستوطنات مطلقًا على أنها تقنية سياسية–حيوية جرى إعدادها لبسط السيطرة على السكان الأصلانيين وإحكام القبضة عليهم. في المقابل، صُممت المستوطنات المقامة في الضفة الغربية باعتبارها أدوات سياسية–حيوية تعنى بتيسير السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي وفرض الرقابة على السكان الفلسطينيين الأصلانيين. ومن الملفت للنظر أن الشكل المكاني للمستوطنات المقامة في الضفة الغربية شُكِّل حسب محددات مماثلة تدخلت في توجيه تشييد أبراج المناطر (ميتزيبيم) والبلدات في الجليل على مدى الفترة الواقعة بين العقدين الخامس والسابع من القرن الماضي. فعلى سبيل المثال، صُممت بلدة «كريات أربع» التي تطل على مدينة الخليل على غرار تصميم بلدة الناصرة العليا اليهودية، التي تقع فوق المدينة الفلسطينية في الجليل (Zertal & Eldar, 2007, 22).

سيادة القانون وطرق الحكم

بعد أن وضعت الحرب أوزارها، أبقت إسرائيل على التشريعات العثمانية وتشريعات سلطة الانتداب البريطاني والتشريعات المصرية والأردنية التي كانت سارية قبل الحرب في كل منطقة احتلتها، وأضافت إليها مع مرور السنوات طائفة واسعة من الأوامر العسكرية التي عُنيت باستبدال التشريعات النافذة أو إضافة تشريعات جديدة إليها (Ben-Naftali, Gross and Michaeli, 2005). وفي هذا المقام، يكمن الفرق بين مرتفعات الجولان والضفة الغربية في أن الحاكم العسكري ركز في الجولان التي اقتربت عملية التطهير الإثني فيها من مرحلة الاكتمال على سن القوانين، حيث أصدر المراسيم التي تكفلت بحكم الأمر الواقع بإنفاذ القانون المدني الإسرائيلي عليها وغض الطرف بصورة كلية تقريبًا عن التشريعات السورية التي كانت سارية فيها قبل احتلالها (Murphy and Gannon, 2008). وفي المقابل، نشهد الأهمية التي يكتسيها الإبقاء على التشريعات على حالها في الضفة الغربية التي لم يبرح معظم سكانها أماكنهم فيها. فلم تصدر إسرائيل مرسومًا تنص فيه على فرض القانون المدني الإسرائيلي بالضفة الغربية على الإطلاق، بل أنفذت التشريعات العثمانية والأردنية التي كانت نافذة فيها جنبًا إلى جنب مع الأوامر العسكرية التي أصدرتها (Gordon 2008).

ولذلك، يبدو أن هناك علاقة قائمة بين درجة التطهير الإثني والشكل المحدد الذي جاء عليه الإبقاء على التشريعات وسن القوانين في الحيز المستعمَر (Benjamin 1978). فالأسباب التي تقف وراء إنفاذ القانون المدني من خلال المراسيم العسكرية في مرتفعات الجولان (سن القوانين)، والتي شكلت جانبًا من إستراتيجية التطبيع، ارتكزت على الافتراض الذي يقول إن مرتفعات الجولان كانت بمثابة حيز خاو وخال من السكان. وقد ادعى الممثلون الرسميون بأن حدًا أدنى من الأوامر الحكومية والمراسيم القانونية كان ساريًا في مرتفعات الجولان لكي يتيسر لهم تسويغ إستراتيجية سن القوانين (Levi, 1982: 104). ويتردد صدى هذا الادعاء بشأن غياب القوانين في مرتفعات الجولان مع فكرة 'الفراغ' التي أشرنا إليها في مستهل هذه المقالة، وقد ساعد في إضفاء الغموض على القوة المحركة التي حولت الهضبة إلى حيز لا أثر فيه للقواعد أو القوانين.

في المقابل، لم تكن لدى إسرائيل نية لدمج سكان الضفة الغربية ضمن إسرائيل نفسها (الإقليم الواقع ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧) لأن الفلسطينيين الذين بلغ تعدادهم ٦٠٠,٠٠٠ نسمة وكانوا

الاستيطان والجدار: إعادة تشكيل المكان.

يقيمون في هذه المنطقة شكلوا تهديدًا للأغلبية الديمغرافية اليهودية التي عقدت القيادة الصهيونية العزم على المحافظة عليها. ونتيجة لذلك، لم تفرض إسرائيل قوانينها المدنية على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية على الإطلاق، بل أنفذت التشريعات العثمانية والأردنية التي كانت سارية فيها إلى جانب الآلاف من الأوامر التي أصدرها الحاكم العسكري بغية إدارة هؤلاء السكان (Shedadah, 1985). وفضلًا عن ذلك، أقامت إسرائيل المحاكم العسكرية مقابل المحاكم المدنية التي شكلتها في الجولان (Hajjar, 2005: 132-154). وقد مثل هذا النظام القانوني العسكري الذي ارتكز في أساسه على الإبقاء على التشريعات وسنها قاعدة لكل أجهزة الحكم وممارساته وشكّل في حالات كثيرة الإجراءات والعمليات التي نفذتها تلك الأجهزة (Gordon, 2008).

أنشئ كل نظام من هذه الأنظمة القانونية على نحو يتماشى مع درجة التطهير الإثني، كما شكّل كل واحد منها في الوقت نفسه طرق الحكم التي اعتمدتها إسرائيل في كلا المنطقتين القابعتين تحت نير استعمارها. وعلى وجه العموم، فلنا أن نتوقع فرض نظام قانوني وتقنيات سياسية-حيوية أقل ليبرالية في المواضع التي تكون فيها نسبة كبيرة من السكان في المنطقة المستعمرة أصلانية. وهذا ما يميز شكلًا وسيطًا من أشكال الاستعمار الاستيطاني كذلك، على خلاف شكله المنقح.

وعلى خلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية، سمحت إسرائيل للدروز السوريين، وعلى الفور، بالتحول إلى مواطنين إسرائيليين ومنحتهم العديد من المزايا المقترنة بالمواطنة الكاملة. فبحلول شهر شباط ١٩٦٨، أدخلت إسرائيل تسهيلات معتبرة على نظام التصاريح الذي كان ساريًا في مرتفعات الجولان. ولم يعد المواطنون السوريون بحاجة إلى تصريح رسمي لدخول إسرائيل أو التنقل فيها. فضلًا عن ذلك، سُمح لهؤلاء المواطنين ببيع منتجاتهم الزراعية للإسرائيليين دون تدخل وسطاء من الحكومة، كما باتت أجورهم مساوية لنظرائهم الإسرائيليين (Haaretz, 1967; Dar, 1968). كما أُدرج سكان الجولان ضمن نظام التأمين الصحي الوطني والضمان الاجتماعي، وتمتعوا بمجموعة من الحقوق السياسية، من قبيل الانتساب إلى المنظمات المختلفة كاتحادات العمال والأحزاب السياسية (Dar, 1973).

وخلال السنوات الأربع عشرة التي تلت الاحتلال، عاش الدروز السوريون في ظل حكم عسكري، عمل بين الفينة والأخرى على مصادرة أراضيهم وتنفيذ إستراتيجيات قهرية كالاعتقال الإداري

في الجانب الآخر، لم تتولد أي نية لدى إسرائيل تجاه دمج سكان الضفة الغربية ضمن عموم سكانها على الإطلاق. وبذلك، عملت إسرائيل على إدارة سكان الضفة الغربية من خلال منظومة عسكرية بيروقراطية، حيث لم ينعم هؤلاء السكان بالعديد من الحقوق الأساسية التي مُنحت للإسرائيليين أو حتى للسكان السوريين الذين خضعوا للاحتلال، من قبيل الحق في حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات

بحقهم. ومع ذلك، اتسم هذا الحكم بسمة أكبر من الليبرالية من الحكم العسكري الذي كان قائما في الضفة الغربية.[٢] وحسب التصريحات التي أذاعها مراسل صحافي في العام ١٩٧١، يُعتبر الحكم العسكري [في مرتفعات الجولان] حتى الآن أكثر حكم عسكري [إسرائيلي] اعتمد توجهًا ليبراليًا في الأراضي [المحتلة]. فهو يحترم الدرون، ويتيح لهم الحرية المطلقة في التنقل وييسر لهم فرص العمل داخل إسرائيل، ويزود قراهم بالكهرباء ويعبد الطرق ويقدم خدمات الرعاية الصحية لهمْ (Tzidkoni, 1971). وفي الواقع، لم يشكل هؤلاء السوريون تهديدًا ديمغرافيًا للطابع اليهودي للدولة بالنظر إلى أن بضعة آلاف منهم فقط بقوا في الجولان. نتيجة لذلك، أبدت إسرائيل استعدادها في نهاية المطاف لدفع الثمن المترتب على منحهم المواطنة مقابل إضفاء صفة طبيعية على ضم منطقتهم إلى إقليم الدولة. وفي شهر كانون الأول ١٩٨١، ضمت إسرائيل مرتفعات الجولان إلى إقليمها من جانب واحد وأنفذت قانونها المدني (من خلال مرسوم عسكري هذه المرة) على المواطنين السوريين الذين منحوا المواطنة الكاملة على الرغم من أن السواد الأعظم منهم رفضوا قبولها في تلك الحقبة (Yishai, 1985). وكانت أشكال السيطرة التي اعتمدتها إسرائيل في مرتفعات الجولان والإجراءات التي تبنتها في دمج المواطنين السوريين في بوتقتها على قدر كبير من التشابه مع الإجراءات التي وظفتها بشأن الفلسطينيين داخل إسرائيل عقب حرب العام ١٩٤٨، وهي إجراءات تميز شكلًا منقحًا من أشكال الاستعمار الاستيطاني. وعلى غرار الفلسطينيين المقيمين ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧، خضع الدروز السوريون في الجولان لحكم عسكري عمل بتؤدة على دمجهم في أجهزة الدولة ومؤسساتها. كما منحت إسرائيل هؤلاء الدروز الفرصة المواتية للحصول على مواطنة إسرائيلية رسمية، ورمزية في بعض جوانبها في الوقت نفسه (Robinson, 2013; Sa›di, 2013).

في الجانب الآخر، لم تتولد أي نية لدى إسرائيل تجاه دمج سكان الضفة الغربية ضمن عموم سكانها على الإطلاق. وبذلك، عملت إسرائيل على إدارة سكان الضفة الغربية من خلال منظومة عسكرية بيروقراطية، حيث لم ينعم هؤلاء السكان بالعديد من الحقوق الأساسية التي مُنحت للإسرائيليين أو حتى للسكان السوريين الذين خضعوا للاحتلال، من قبيل الحق في حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات (Gordon 2008). وبما أننا لا نستطيع أن نقف على ماهية طرق الحكم التي اعتمدتها إسرائيل في ثنايا هذه المقالة، فلنا أن ننوه فقط إلى أن إسرائيل أقامت نظامًا محكمًا لاستصدار التصاريح، وهو نظام لا يختلف في الكثير من جوانبه عن تلك المنظومة التي كانت سارية في جنوب أفريقيا (Dayan, 2009)، حيث يتسم هذا النظام بطابعه الممتد الذي يخلق شبكة مستشرية تشمل جميع مناحي حياة الفلسطينيين وجوانبها ولا يترك حيزًا إلا مسّه وتدخّل فيه.

فعلى سبيل المثال، عمل نظام استصدار التصاريح على تقييد حركة الفلسطينيين وتنقلهم وساعد في فرض القيود على تنمية قطاع صناعي وزراعي مستقل في فلسطين وتسبب في عوق قطاع الإنشاءات فيها (Military Orders and Proclamations 1967-2014: 65, 88). كما ينفَّذ

٢ لم يتبقّ سوى ست قرى في مرتفعات الجولان بعد حرب العام ١٩٦٧، وهي قرى مجدل شمس، ومسعدة، وبقعاتا، وعين قنية وسحيتا والغجر. وكان الدروز السوريون يقطنون في جميع هذه القرى، باستثناء قرية الغجر (IDFA, 1967a). وفضلًا عن ذلك، كان الدروز السوريون هم السكان الوحيدون الذين سُمح لهم بالعودة إلى مناطق سكناهم (ISA, 1969). وكان السبب الذي يقف وراء ذلك يكمن في أن إسرائيل اعتبرت الدروز سكانًا أكثر «ألفة» مع حكمها، وهو افتراض كان يقوم في أساسه على شكل من أشكال الانسجام والوئام الذي نشأ بين سلطات دولة إسرائيل ورعاياها الدروز. للاطلاع على نقاش يتناول مصير السكان السوريين المنحدرين من الجولان والذين هُجروا إلى سورية، انظر (Abu Fakhr, 2007; Szanto, 2012). وللاطلاع على نقاش يتطرق إلى العلاقات المتشابكة بين الدروز والدولة الإسرائيلية، انظر (Firro, 1998).

فالازدواجية القانونية السائدة في الضفة الغربية تعزز الاختلاف بين المستوطنين اليهود والسكان الأصلانيين وتعمل على استدامته. ونتيجة لذلك، يُعتبر المشروع الاستعماري في هذه المنطقة ظاهرًا وباديًا للعيان ولا يمكن أن يغير نفسه. وفي المقابل، ينطلي غموض قانوني على الفرق بين المستعمِر والمستعمَر في مرتفعات الجولان.

هذا النظام من خلال أساليب معقدة تكفل أن القوى العاملة الفلسطينية تتألف في سوادها الأعظم من عمال غير مهرة (Roy, 1995). وينبغي لنا أن نذكر في هذا المقام أن الفرضية التي سقناها فيما تقدم من هذه المقالة حول القانون المدني الإسرائيلي الذي لم تطبقه إسرائيل على الضفة الغربية على الإطلاق لم تكن دقيقة بحذافيرها. فالمستوطنون اليهود الذين يشكلون نحو ٩٪ من مجموع المواطنين اليهود في إسرائيل في هذه الآونة (Gordon and Cohen 2012) يُعتبرون مواطنين مقيمين خارج حدود الدولة، لأنهم كالدبلوماسيين يتحملون المسؤولية عن تطبيق القانون الإسرائيلي بأنفسهم. وبعبارة أخرى، يسري القانون المدني الإسرائيلي في الضفة الغربية فيما له صلة بالمستوطنين اليهود فقط. وبذلك، وعلى خلاف مرتفعات الجولان التي تسري فيها مجموعة واحدة من القوانين التي تنفذ على جميع المقيمين فيها، يسري نظامان قانونيان في الوقت نفسه في الضفة الغربية، حيث يطبق أحدهما على السكان الفلسطينيين والآخر على المواطنين الإسرائيليين. ومرة أخرى نرى أن هذا الوضع يسم الشكل الوسيط الذي يأتي عليه الاستعمار الاستيطاني، وهو ينتج عقبة أمام المساعي التي تبذلها إسرائيل في سبيل تطبيع مشروعها الاستعماري.

ويتشكل الفرق البنيوي القائم بين هذين المشروعين الاستعماريين بفعل درجة التطهير الإثني الذي نفِّذ خلال الحرب. فالازدواجية القانونية السائدة في الضفة الغربية تعزز الاختلاف بين المستوطنين اليهود والسكان الأصلانيين وتعمل على استدامته. ونتيجة لذلك، يُعتبر المشروع الاستعماري في هذه المنطقة ظاهرًا وباديًا للعيان ولا يمكن أن يغير نفسه. وفي المقابل، ينطلي غموض قانوني على الفرق بين المستعمِر والمستعمَر في مرتفعات الجولان، ويساعد هذا الوضع وما يقترن به من إعادة إنتاج الحيز على إضفاء الغموض والإبهام على الواقع الكولونيالي، ويسهم بالتالي في تطبيع المشروع الاستعماري الذي ترعاه إسرائيل في هذه المنطقة. وليس من باب المصادفة أن معظم الباحثين (من قبيل Gordon, 2008; Veracini, 2008; Veracini, 2011; Wolfe, 1999; Wolfe, 2006; Yiftachel, 2006) ممن درسوا الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لم يأتوا على ذكر مرتفعات الجولان إلا في حالات نادرة.

رابعًا: الخلاصة: التطبيع وأشكال الاستعمار الاستيطاني

بينما تتسم دراسة الحالة التي تناولناها بخصائص فريدة (كما هو حال غيرها من دراسات الحالة)، فهي تعكس نموذجين أوليين مختلفين من هيكليات الاستعمار الاستيطاني، التي وصفناها باعتبارها منقحة ووسيطة. ففي الشكل المنقح من الاستعمار الاستيطاني، تعد التناقضات والتجاوزات أقل جلاءً بالنظر إلى أن السكان الأصلانيين تعرضوا للتطهير بصورة كاملة أو شبه كاملة وبفعل إعادة إنتاج الحيز من خلال التدمير الشامل الذي طال الأماكن الأصلانية (للاطلاع على مثال حول العجز عن محو الصفة المادية للماضي الأصلاني وطمسها، انظر Tyner, Alvarez & Colucci, 2012، وللاطلاع على نقاش محدد يتناول مرتفعات الجولان، انظر Ram, 2015). ويتسم الشكل الوسيط من أشكال الاستعمار الاستيطاني بسلسلة من التناقضات. فحسبما أشرنا في مقدمة هذه المقالة، لا يبلغ الوصول إلى الإقليم – وهو الهدف الرئيسي الذي يسعى الاستعمار الاستيطاني إلى إنجازه – درجة الكمال على الإطلاق طالما بقي السكان الأصلانيون متشبثين بأرضهم. وفي هذا المقام، يعتبر دافع الاستئصال، الذي يرمي إلى إنجاز مشروع الاستعمار الاستيطاني من خلال التخلص من السكان الأصلانيين وبالتالي إتاحة القدرة على الوصول إلى الإقليم المعني بجميع ربوعه، شكلًا منقحًا من أشكال الاستعمار الاستيطاني.

تبين استطلاعات الرأي المذكورة أن مرتفعات الجولان باتت في نظر عدد ليس بالقليل من الإسرائيليين بمثابة جزء أصيل لا يتجزأ من إسرائيل، لدرجة أن المشروع الاستعماري حلّ فيها وصار أمرًا مفروغًا منه بالنسبة إليهم. ويؤكد الواقع الذي يقول إن المشروع الاستعماري مُحي من الخريطة التي كانت معلقة خلف جون ستيوارت (ومن العشرات من الخرائط الأخرى كذلك) على أن استعمار مرتفعات الجولان بات يكتسب سمة طبيعية.

ويعتبر دافع الطرد، الذي يتسم بالمقاومة الأصلانية التي ترمي إلى إجبار المستوطنين على التراجع والتقهقر، شكلًا وسيطًا من أشكال هذا الاستعمار. كما يكشف الصراع القائم بين هذه القوى المتضادة عن ماهية المشروع الاستيطاني على الدوام، بحيث يصعب معه تحقيق التطبيع وبلوغه.

وتختلف العلاقة القائمة مع كل منطقة اختلافًا أصيلًا في أوساط المواطنين الإسرائيليين، وذلك على الرغم من أن كلتا المنطقتين خضعتا للاستعمار إبان الحرب ذاتها. ففي أحد استطلاعات الرأي العام التي أُجريت في العام ١٩٧٤، اعتبر ما نسبته ٨٦٪ من السكان اليهود أن مرتفعات الجولان تحتل 'أهمية قصوى' بحيث لا يمكن إعادتها، واعتقدوا أنه ينبغي للحكومة أن تمول المشروع الاستيطاني فيها. وفي المقابل، بيّن استطلاع الرأي نفسه أن نسبة لا تتعدى ٤٥٪ من هؤلاء السكان تساند المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية (IDFA, 1974)، وهذا على الرغم من أن اليهود المتدينين ينظرون إلى الضفة الغربية باعتبارها جزءًا من أرض إسرائيل التوراتية، بينما لا يكاد الجولان يحمل أي أهمية توراتية. وفي استطلاع آخر أُجري في العام ٢٠١٢، أي بعد نحو أربعة عقود من الاستطلاع المذكور أعلاه، عبّر ما يزيد على ٧٥٪ من اليهود الإسرائيليين عن معارضتهم الشديدة أو المعتدلة للسؤال: 'في إطار اتفاقية سلام تشمل ترتيبات أمنية مناسبة، يمكن إعادة مرتفعات الجولان إلى سورية'. وفي المقابل، أبدت نسبة لم تتجاوز ٣٨٪ من اليهود الإسرائيليين معارضتها الشديدة أو المعتدلة للسؤال: 'في إطار اتفاقية سلام تشمل ترتيبات أمنية مناسبة، ينبغي للمرء أن يوافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة' (Peace Index, 2012).

وتبين استطلاعات الرأي المذكورة أن مرتفعات الجولان باتت في نظر عدد ليس بالقليل من الإسرائيليين بمثابة جزء أصيل لا يتجزأ من إسرائيل، لدرجة أن المشروع الاستعماري حلّ فيها وصار أمرًا مفروغًا منه بالنسبة إليهم. ويؤكد الواقع الذي يقول إن المشروع الاستعماري مُحي من الخريطة التي كانت معلقة خلف جون ستيوارت (ومن العشرات من الخرائط الأخرى كذلك) على أن استعمار مرتفعات الجولان بات يكتسب سمة طبيعية. ونحن نرى أن القدرة على إضفاء سمة طبيعية على العنف الاستعماري وتحويله إلى أمر غير مرئي يمثل نتاجًا للشكل المنقح من هذه الهيكلية الاستعمارية الاستيطانية.

وهناك طائفة واسعة من الأسباب التي تفسر بقاء المشروع الاستعماري الذي تنفذه إسرائيل في الضفة الغربية وسيطًا ويقاوم التطبيع. ولكن هذه الأسباب تتعلق بمجموعها بالواقع الذي يرى أن التطهير الإثني في هذه المنطقة لم يكن سوى تطهير جزئي. وبينما تعتبر إعادة إنتاج المشهد الكولونيالي ضرورية، ربما يكمن السبب الرئيسي الذي يفسر إحجام الكثير من الإسرائيليين عن اعتبار الضفة الغربية بمثابة جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل – حتى بعد أن نقلت الدولة ما يربو على نصف مليون مواطن من رعاياها إلى هذه البقعة – في خشيتهم من أن سكانها الفلسطينيين قد يقوضون الأغلبية الديمغرافية اليهودية ويهددون الطابع اليهودي الذي يسم الدولة في حال دمجهم بصفتهم مواطنين فيها (Smooha, 1997). وطالما كان الحال على هذا النحو، فإن التطلع نحو النقاء العرقي في أوساط اليهود الإسرائيليين يغلب الرغبة في امتلاك الأرض ويفوقها.

وفضلًا عما تقدم، تضطلع عوامل أخرى بدور مهم في هذا المقام. فإسرائيل ترى في نفسها نظامًا ديمقراطيًا. وفي الواقع، تتسبب المساعي المتواصلة التي تبذلها إسرائيل في سبيل بسط سيطرتها على أرض يقطنها شعب آخر وإحكام قبضتها عليهم من خلال الأوامر العسكرية، في ذات الوقت الذي لا تمنح أبناءه

فيه مواطنتها، في تقويض هذه المزاعم الديمقراطية وزعزعتها من أساسها (Shafir & Peled, 2002). وفي المقابل، فقد جرى ضم مرتفعات الجولان بصفة قانونية إلى إقليم إسرائيل لسبب أصيل يكمن في فراغها بعد إخلائها من 'الآخر الأصلاني'. وعلاوةً على ذلك، فمن شأن عملية التطبيع أن تتواصل على قدم وساق بسبب اعتبار الأرض خالية والإحجام عن النظر إلى المشروع الاستعماري على أنه ينطوي على الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها على الإطلاق. فمن غير المحتمل أن 'تلطخ' أي قرى أو بلدات سورية هذا المشهد. ولذلك، فليس هناك من معالم دائمة تذكّر المرء بوجود تلك القرى أو البلدات قبل مجيء الاستعمار. وفي الوقت نفسه، لم يشكل العدد الضئيل من السكان الأصلانيين الذي بقوا في ديارهم في هذه المنطقة تهديدًا ديمغرافيًا، حيث مُنحوا بالتالي المواطنة والحقوق الليبرالية معها.

وعلى الرغم من أن الاكتمال النسبي للتطهير الإثني أو عدم اكتماله في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان ساعد في تشكيل نمطيّ جغرافيا الاستعمار في كل منطقة منهما (حيث يُعتبر أحدهما نمطًا وسيطًا والآخر نمطًا منقحًا)، فنحن نرى – وعلى هدي من وولف (Wolfe) – أن هذه الأنماط الأولية لا تُعد ثابتة على الإطلاق، ففعل التطهير الإثني نفسه والنسبة الديمغرافية بين المستوطنين والأصلانيين يتغيران باستمرار. لذلك، وعلى الرغم من أننا نفترض أن الاختلاف القائم بين الجولان والضفة الغربية يمكن عزوه إلى التطهير الإثني الذي نُفذ إبان حرب العام ١٩٦٧ (سواء أكان مكتملًا أم غير مكتمل)، فمن شأن فرضية أدق أن تقر بوجود علاقة دينامية بين درجة التطهير الإثني والنظام القانوني–المكاني الذي أنتج جغرافيا الاستعمار الاستيطاني. وبناءً على ذلك، فما تزال النقطة المحورية التي تثير في واقع الحال قلقًا بالغًا قائمة: تشكّل درجة التطهير الإثني بنية جغرافيا الاستعمار.

(ترجمه عن الإنكليزية: ياسين السيد)

المصادر

Abu Fakhr, S. 2000. Voices from the Golan. *Journal of Palestine Studies*, 29(4), 5-36.

Abu-Lughod, I. A. 1971. *The transformation of Palestine: Essays on the origin and development of the Arab-Israeli conflict*. Evanstone, IL, USA: Northwestern University Press.

Amir, M. 2013. The making of a void sovereignty: political implications of the military checkpoints in the West Bank *Environment and Planning D: Society and Space* 31(2), 227-244.

Anderson, G., C. 2005. *The Conquest of Texas, Ethnic Cleansing in the Promised Land, 1820-1875*. Norman, OK, USA: University of Oklahoma Press.

Avni, I., & Petersburg, O. 2007. Mokshim Ba-Rama (mines in the heights). *Yediot Achronot*, 11 November 2007 (Hebrew).

Azoulai, A. 2000. *How does it look to you?* Tel Aviv, Israel: Babylon (Hebrew).

B'tselem, 2002. *Land Grab, Israel's Settlement Policy in the West Bank,* Jerusalem, Israel: B'tselem publishing house.

Barnea, N. 1994. Lo Mechakim Le Rabin (not waiting for Rabin). *Yediot Achronot,* 9 September (Hebrew).

Bell-Fialkoff, A. 1996. *Ethnic Cleansing as a normative solution*. New York, NY, USA: St. Martin›s Press.

Benjamin, W. 1978. «Critique of Violence,» in *Reflections*. New York, NY, USA: Schoken Books, 277-300.

Ben-Naftali, O., Gross, A., and Michaeli, K., 2005. Illegal occupation, Framing the occupied Palestinian territory. *J.Int›l Law,* 63, 551-614.

Central Zionist Archive (CZA). 1969. KKL5/31273, «Afforestation efforts on the Hermon», March 1969.

Chief Military Command. 1972. *Orders and Proclamations, Judea and Samaria, 1968 – 1972*. Tel-Aviv, Israel: Israeli Defense Ministry (Hebrew).

Conklin A. L. 1998. Colonialism and Human Rights, a contradiction in terms? The case of France and West Africa, 1895-1914. *American Historical Review,* 10(3), 419-442.

Dar, Y. 1968. Hufe›ela Tochnit le Hakalot al ha-Druzim be Ramat ha-Golan (A scheme to alleviate the difficulties of the Druze in the Golan Heights was initiated) *Davar, 1* February (Hebrew).

Dar, Y. 1973. Ha-Druzim ve ha-Alawii›im Ba-Golan yishtatfu ba-bhirot la-Histadrut (The Druze and the Alawites in the Golan will participate in trade union elections) *Davar, 7* September (Hebrew).

Dayan, H. 2009. Regimes of separation: Israel/Palestine and the shadow of apartheid. In A. Ophir, S. Hanafi & M. Givoni (Eds.), *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli rule in the Occupied Palestinian Territories* (pp. 281-322). New York: Zone Books.

Doel, M., A., and David, B., C. 1998. Figuring the Holocaust, Singularity and the purification of space. In S. Dalby & G. Ó. Tuathail (eds), *Rethinking Geopolitics*, 9-62, London, UK: Routledge.

Eldad, K. 2010. Settlers set up West Bank tourism ventures. Haaretz, 21 April 2010.

Elkins, C., & Pedersen, S. 2005. *Settler colonialism in the twentieth century: Projects, practices*. New York, NY, USA: Routledge.

Elkins, C., and Pederson, S., eds. 2005. *Settler Colonialism in the Twentieth Century* New York, Routledge.

Ennab, W. R. 1994. Population and Demographic Developments in the West Bank and Gaza Strip until 1990, United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD/ECDC/SEU/1: 1-100.

Falah, G. 1991. The facts and fictions of Judaization policy and its impact on the majority Arab population in Galilee. *Political Geography Quarterly*, 10 (3), 297-316.

Falah, G. 1996. The 1948 Israeli-Palestinian War and its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine›s Cultural Landscape. *Annals of the Association of American Geographers*, 86 (2), 256-285.

Falah, G. 2003. Dynamics and patterns of the shrinking of Arab lands in Palestine. *Political Geography*, 22 (2), 179-209.

Feige, M. 2009. *Settling in the Hearts, Jewish Fundamentalism in the Occupied Territories*. Detroit, MI: Wayne State University Press.

Hajjar, L. 2005. *Courting Conflict: The Israeli Military Court System in the West Bank and Gaza*. Berkeley, CA, USA: University of California Press.

Handel, A. 2013. Gated/gating community: The settlement complex in the West Bank. *Transactions of the Institute of British Geographers,* 39 (4), 504-517.

Harris, W. 1978. War and settlement change, The Golan Heights and the Jordan Rift. *Transactions of the Institute of British Geographers,* 3 (3), 309-33.

Harris, W. 1980. *Taking Root, Israeli Settlement in the West Bank, the Golan, and Gaza-Sinai,* 1967-1980. New York, NY, USA: Research Studies Press.

Hatuka, T. 2012. Civilian consciousness of the mutable nature of power: Dissent practices along a fragmented border in Israel/ Palestine, *Political Geography* 31, 347-357.

ICBS, 2014. Statistical Abstract of Israel, Population by District, Sub-District and Religion, Table 2.15.

IDFA (Israel Defence Force Archive) 1967a. 68/117/1970. IDFA Weekly reports, 27 July 1967, 13 August 1967, 27 August 1967, 8 September 1967 (Hebrew).

IDFA 1967b. 65/117/1970. The Golan Heights – initial results of the census, 15 August 1967 (Hebrew).

IDFA 1974. 492/1510/1989. Public opinions regarding settlements in the administered territories the communication centre, Jerusalem Hebrew University October 1974 (Hebrew).

ISA (Israel State Archive) 1967a. Gal 8262/4 letter from Moshe Sela of The Nature Reserves Authority to Colonel Dan Lener of the military northern command, 2 February 1968; letter from officials at the Nature Reserves Authority to the head of the National Antique Division at the Ministry of Culture and Education, 19 December 1967.

ISA 1967b. Gal 8262/4. Letter to the chief supervisor of the survey, 10 December 1967.

ISA 1968. Gal 8262/4. The villages of the Golan, a review of the Golan Regional Team for Landscape and Recreation, undated.

ISA 1969. Gal 17038/20 ISA; Letter from the commander of the Golan Heights military government regarding the question of the return of Syrian resdients to the Golan Heights dated 3 June 1969.

Firro, K. 1998. *The Druze in the Jewish State: A Brief History*. Leiden, Holland: Brill.

Forman, G. and Kedar, A. S. 2004. From Arab Land to Israel Lands›, The Legal Dispossession of the Palestinians Displaced by Israel in the Wake of 1948. *Environment and Planning D, Society and Space,* 22 (6), 809-830.

Foucault, M. 1977. *Discipline and Punish, The Birth of the Prison*. New York, NY, USA: Random House.

Foucault, M. 2003. *Society Must be Defended,* New York: Penguin Books.

Foucault, Michel, Michel Senellart, Graham Burchell, François Ewald, and Alessandro Fontana. 2009. *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège De France 1977--1978*. New York: Macmillan.

GA 1969. G2572/2, Financial Survey for the establishment of a ski resort on the Hermon, March 1969.

Gazit, S. 1995. *The carrot and the stick, Israel›s policy in Judea and Samaria,* 1967-1968. Washington, DC, USA: B›nai B›rith Books.

Golan Archive (GA) 1967. 12041/12. Preliminary results of the Golan Heights Census, July 1967.

Gordon, N. 2008. *Israel›s Occupation*. Berkeley, CA, USA: University of California Press.

Gordon, N. 2008. Of dowries and brides: A structural analysis of Israel›s occupation. *Israeli Sociology,* 9(2), 271-296 (Hebrew).

Gordon, N. 2010. Democracy and colonialism. *Theory and Event,* 13 (2) DOI, 10.1353/tae.0.0138.

Gordon, N. and Cohen, Y. 2012. Western interests, Israeli unilateralism, and the two-state solution. *Journal of Palestine Studies,* XLI (3): 1-13.

Gorenberg, G. 2006. *The Empire, Israel and the Birth of the Settlements,* 1967-1977. New York, NY, USA: Times Books.

Gregory, D. 2004. *The Colonial Present*. Malden, MA, USA: Blackwell.

Haaretz, 1967. Mechalkim Teudot Ba-Rama (giving away identity cards in the ‹heights›). *Haaretz,* 16 August 1967 (in Hebrew).

Mnookin, R. H., & Eiran, E. (2005). Discord behind the table: The internal conflict among israeli jews concerning the future of settlements in the west bank and Gaza. *Journal of Dispute Resolution,* 1(5), 12-44.

Morris, B. 1987. *The birth of the Palestinian refugee problem, 1947-1949*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Morris, B. 1988. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Murphy, R. and Gannon, D. 2008. Changing the landscape Israel›s gross violations of international law in the occupied Syrian Golan. *Yearbook of International Humanitarian Law* 11, 139-174.

Naimark, N. M. 2001. *Fires of Hatred. Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe*. Cambridge, MA, USA: Harvard University Press.

Nasasra, M. 2012. The ongoing judaisation of the Naqab and the struggle for recognizing the indigenous rights of the Arab Bedouin people. *Settler Colonial Studies,* 2(1), 81-107.

Newman, D. 1996. The territorial politics of exurbanization: Reflections on 25 years of Jewish settlement in the west bank. *Israel Affairs,* 3(1), 61-85.

O´Tuathail, G. & Dahlman, C. 2006. The ‹West Bank of the Drina›, land allocation and ethnic engineering in Republika Srpska. *Transactions of the Institute of British Geographers,* 31 (3), 304-322.

O´Tuathail, G. and O'Loughlin, J. 2009. After ethnic cleansing: Return outcomes in Bosnia-Herzegovina a decade beyond war. *Annals of the Association of American Geographers,* 99 (5), 1045-1053.

Ophir, A., Givoni, M., and Hanafi, S. 2009. Introduction in A. Ophir, M. Givoni &S. Hanafi, (Eds.), *The Power of Inclusive Exclusion, Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories* (pp. 15-31). New York, NY, USA: Zone Books.

Pappe, I. (2006). *A history of modern Palestine: One land, two peoples*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Pappé, I. 2006. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. New York, NY, USA: One world.

Kaufman, S. J. 2001. *Modern Hatreds, The Symbolic Politics of Ethnic War*. Ithaca, NY, USA: Cornell University Press.

Khalidi, W., Elmusa, S. S., & Khalidi, M. A. 1992. *All that remains: The Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948*. Washington, DC, USA: Institute for Palestine Studies.

Kipnis, Y. 2013. *The Golan Heights, Political History, Settlement and Geography since 1949*. London, UK: Routledge.

Leshem, N. 2013. Repopulating the emptiness: A spatial critique of ruination in Israel/Palestine. *Environment and Planning D: Society and Space,* 31(3), 522-537.

Levi, S. 1982. Local government in the administered territories. In *Judea, Samaria and Gaza, Views on the Present and Future,* ed. D. Elazar. Washington, DC, USA: American Enterprise Institute for Public Policy and Research.

Mann, M. 2005. *The Dark Side of Democracy, Explaining Ethnic Cleansing*. New York, NY, USA: Cambridge University Press.

Mara›i, T., and Halabi, U. 1992. Life under occupation in the Golan Heights. *Journal of Palestine Studies,* 22 (1), 78-93.

Mattar, I. 1983. From Palestinian to Israeli: Jerusalem 1948-1982. *Journal of Palestine Studies,* 12(4), 57-63.

McCarthy, J. 1995. *Death and Exile, The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims,* 1821- 1922. Princeton, NJ, USA: The Darwin Press.

McGarry, J. 1998. The state-directed movement of ethnic groups as a technique of conflict regulation. *Ethnic and Racial Studies,* 21(4), 613-638.

Military Orders and Proclamations. 1967-2014. Available online at http://www.law.idf.il/801-he/Patzar.aspx IDF Military Advocate General. (in Hebrew).

Ministry of Agriculture. 1983. *Master Plan for Settlement for Judea and Samaria, Development Plan for the Region for 1983 Samaria* (Jerusalem, Israel: Ministry of Agriculture, 1983).

Roy, S. 1995. *The Gaza Strip, The political economy of de-development*. Washington, DC, USA: Institute for Palestinian Studies.

Sa›di, A. H. 2013. *Thorough surveillance: The genesis of Israeli policies of population management, surveillance and political control towards the Palestinian minority*. Manchester, UK: Manchester University Press.

Sa›di, A. H., & Abu-Lughod, L. 2007. *Nakba: Palestine, 1948, and the claims of memory*. New York, NY, USA: Columbia University Press.

Sasson, T. 2005. Report on unauthorized outposts: Submitted to the prime minister. Jerusalem, Israel: Prime Minister office.

Segal, R. & Weizman, E. 2003. *A Civilian Occupation*. New York, NY, USA: Verso.

Shai, A. 2006. The fate of abandoned Arab villages in Israel, 1965-1969. *History & Memory,* 18 (2), 86-106.

Shalev, M. 1994. Tzar Olami ke-Olam Merkava (My world is as narrow as a Merkava tank). *Yediot Achronot,* 16 September 1994 (Hebrew).

Shedadah, R. 1985. *Occupier's Law, Israel and the West Bank*. Washington, DC, USA: Institute for Palestine Studies.

Sjoberg, G., Williams, G., E. N., & Kuhn, K., E. 1995. Ethics, human rights and sociological inquiry, genocide, politicide and other issues of organizational power. *The American Sociologist, Sociology, Law, and Ethics,* 26 (1), 8-19.

Smooha, S. 1997. Ethnic democracy: Israel as an archetype. *Israel Studies,* 2(2): 198-241.

Solonari, V. 2010. *Purifying the Nation, Population Exchange and Ethnic Cleansing in Nazi-Allied Romania*. Washington, DC, USA: Woodrow Wilson Center Press.

Sorkin, M. 2005. *Against the Wall: Israel›s Barrier to Peace*. New York: New Press.

Springer, S. 2009. Culture of violence or violent Orientalism? Neoliberalisation and imagining the 'savage other' in post-transitional Cambodia, *Transactions of the Institute of British Geographers,* 34, 305-319.

Peace Index, 2012. Jerusalem, Israel: The Israel Democracy Institute.

Peace Now Settlement Watch. NA. Settlements and Outposts. Available online at http://peacenow.org.il/eng/content/settlements-and-outposts.

Peled, Y. and Shafir, G. 2002. *Being Israeli the Dynamics of Multiple Citizenship*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Perlmann, J. 2011. *The 1967 Census of the West Bank and Gaza Strip, A Digitized Version*. Annandale-on-Hudson, N.Y., Levy Economics Institute of Bard College. November 2011 – February 2012. [Digitized from, Israel Central Bureau of Statistics, *Census of Population and Housing, 1967 Conducted in the Areas Administered by the IDF, Vols. 1–5 (1967–70), and Census of Population and Housing, East Jerusalem, Parts 1 and 2* (1968–70). http,//www.levyinstitute.org/palestinian-census/ Accessed 17 December 2014.

Petrovic, D. 1994. Ethnic cleansing - an attempt at methodology. *EJIL 5*, 342-359.

Ram, M. 2014. White but not quite, normalizing colonial conquests through spatial mimicry. *Antipode,* 46 (3), 736-753.

Ram, M. 2015. Colonial conquests and the politics of normalization: The case of the Golan Heights and Northern Cyprus, *Political Geography,* 47, 21-32.

Raz, A. 2012. *The Bride and the Dowry, Israel, Jordan, and the Palestinians in the Aftermath of the June 1967 War.* New Haven and London, NY, USA: Yale University Press.

Rieff, D. 1997. Case study in ethnic Strife, *Foreign Affairs,* 76 (2), 118-132.

Rishmawi, M. 1987. Planning in whose interest?: Land use planning as a strategy for judaization. *Journal of Palestine Studies,* 16(2), 105-116.

Robinson, S. 2013. *Citizen Strangers, Palestinians and the Birth of Israel›s Liberal Settler State*. Stanford, CA, USA: Stanford University Press.

Rose, D. B. 1991. Hidden histories: Black stories from Victoria River Downs, Humbert River and Wave Hill Stations, Canterbury: Aboriginal Studies Press.

White, K. R. 2009. Scourge of racism: Genocide in Rwanda. *Journal of Black Studies,* 39 (3), 471-481.

Wolfe, P. 1999. *Settler colonialism*. London, UK: Continuum.

Wolfe, P. 2006. Settler colonialism and the elimination of the native. *Journal of Genocide Research,* 8(4), 387-409.

Wood, W. B. 2001. Geographic aspects of genocide, a comparison of Bosnia and Rwanda. *Transactions of the Institute of British Geographers,* 26 (1), 57-75.

Yiftachel, O. 2006. *Ethnocracy, Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. Philadelphia, PA, USA: Penn University Press.

Yiftachel, O. & Rumley, D. 1991. On the impact of Israel's judaization policy in the Galilee, *Political Geography Quarterly,* 10, 286-296.

Yiftachel, O. & Segal, M. 1998. Jews and Druze in Israel: State control and ethnic resistance. *Ethnic and Racial Studies* 21(3),476–506

Yiftachel, O. & Yacobi, H. 2004. Urban ethnocracy, ethnicization and the production of space in an Israeli ‹mixed city›. *Environment and Planning D, Society and Space,* 21(6), 673-693.

Yishai, Y. 1985. Israeli annexation of East Jerusalem and the Golan Heights, Factors and processes. *Middle Eastern Studies,* 21(1), 45-60.

Zertal, I and Eldar, A. 2007. *Lords of the Land: The War over Israel›s Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007.* New York, NY, USA: Nation Books.

Szanto, E. 2012. Sayyida Zaynab in the state of exception, Shi›i sainthood as 'qualified lLife' in contemporary Syria, *International Journal of Middle East Studies,* 44 (2), 285-299.

Tyner, J. 2014. Violent erasures and erasing violence: contesting Cambodia›s landscapes of Violence, in E. Schindel and P. Colombo (eds), *Space and the memories of violence landscapes of erasure, disappearance and exception* (pp. 21-33), London: Palgrave-Macmillan.

Tyner, J. Alvarez, G. & Colucci, A. 2012. Memory and the everyday landscape of violence in post-genocide Cambodia, *Social & Cultural Geography* 13(8), 2-19.

Tyner, J. Inwood, J. Alderman, D. 2014. Theorizing violence and the dialectics of landscape memorialization: a case study of Greensboro, North Carolina, *Environment and Planning* D: Society and Space, 32(5), 902-914.

Tzidkoni, D. 1971. Shney Susim ba-Urva (Two horses in the stable). *Davar*, 22 June 1971(Hebrew).

United Nations, 1994. Report of the commission of experts established pursuant to United Nations Security Council resolution 780. 27 May 1994 (S/1994/674).

Veracini, L. 2008. Settler collective, founding violence and disavowal: The settler colonial situation. *Journal of Intercultural Studies,* 29(4), 363-379.

Veracini, L. 2010. *Settler colonialism: A theoretical overview*. London, UK: Palgrave Macmillan.

Veracini, L. 2011. Isopolitics, deep colonizing, settler colonialism. *Interventions,* 13(2), 171-189.

Weizman, E. 2007. *Hollow Land, Israel›s Architecture of Occupation*. New York, NY, USA: Verso.